

# صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

يونيو ٢٠٢١

العدد  
الثالث  
والثلاثون



Ministry of Trade & Industry  
وزارة التجارة والصناعة

## الرئيس السيسي يوجه بتعزيز الاستثمار الصناعي بالاشترك مع خبراء القطاع الخاص



مباحثات مع مسئولى شركة يونج  
الصينية للتوسع فى إنتاج  
الأونوبيسان بالسوق المصرى



قرار وزارى  
باشنراطات الافراج  
عن سيارات الركوب  
الكهربائية

ندشين خطوط إنتاج أول منتج  
عربي من التابلت واللاب نوب  
بالحیئة العربية للتصنيع

الانتهاء من تدريب ٤ آلاف و٩٤٢  
موظفاً للانتقال للعاصمة الإدارية  
الجديدة



صندوق النقد والبنك الدولي : جهود  
كبيرة للمنظمات الدولية لدعم الاقتصاد  
العالمي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

# اقرأ فى هذا العدد ...

## صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

### باب الإخبار صفحة ٤

الرئيس عبد الفناح السيسي  
يوجه بتعزيز الاستثمار  
الصناعي بالاشترك مع  
خبرات القطاع الخاص



### باب ملفات وتقارير ٢٠

وزيرة التجارة والصناعة تصدر  
قراراً باللائحة التنفيذية لقانون  
الهيئة العامة للتنمية الصناعية

### باب حول العالم ٢٨

جهود كبيرة للمنظمات الدولية  
لدعم الإقتصاد العالمي لمواجهة  
تداعيات جائحة كورونا

### باب مجتمع الموظفين ٣٢

الإنهاء من تدريب ٤ آلاف  
و ٩٤٢ موظفاً للانتقال للعاصمة  
الإدارية الجديدة

### صناعة فى سطور ٣٤

قطاع الطباعة والتغليف ....  
صناعات نكميلية تسهم فى  
زيادة جودة وتنافسية المنتجات  
المصرية بالسوقين المحلي  
والعالمي



Ministry of Trade & Industry  
وزارة التجارة والصناعة  
قطاع مكتب الوزير

### وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: [www.mti.gov.eg](http://www.mti.gov.eg)

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

[www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks](https://www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks)

[https://twitter.com/Trade\\_industry](https://twitter.com/Trade_industry)

[www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo](https://www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo)

والإيميل: [Complaints@mti.gov.eg](mailto:Complaints@mti.gov.eg)

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوي / البريد

 Mift.Media

 Trade\_Industry

 Mti\_egypt

 miftmedia

 [mti.gov.eg](http://mti.gov.eg)

المقر الرئيسي

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة

- أبراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

## الرئيس عبد الفتاح السيسي يوجه بتعزيز الاستثمار الصناعي الوطني بالاشتراك مع خبراء القطاع الخاص

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض امام الرئيس مؤشرات التجارة الخارجية المصرية والخطوات التنفيذية في إطار برنامج إحلال الواردات لتعميق التصنيع المحلي



اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء والسيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة تناول الاجتماع استعراض جهود إحلال الواردات وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي وتوفير مستلزمات الإنتاج لصالح الصناعة الوطنية.

وقد وجه السيد الرئيس بالاستمرار في الخطوات المتخذة لزيادة تشجيع الاعتماد على الصناعة الوطنية، وذلك لسد الفجوة بين الصادرات والواردات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية، مع القيام في هذا الصدد بإعداد حصر سلعي شامل للمنتجات التي يمكن الاعتماد على تصنيعها محلياً وبتعزيز الاستثمار الصناعي بالاشتراك مع خبراء القطاع الخاص العاملة في

مصر من ذوي الخبرة المتميزة، وكذا الاستعانة بخبرات مراكز البحوث التكنولوجية لرفع كفاءة التصنيع المحلي.

واستعرضت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مؤشرات الواردات المصرية منذ بداية العام الحالي ٢٠٢١ وحتى الآن، فضلاً عن الخطوات التنفيذية المتخذة من الوزارة في إطار برنامج إحلال الواردات لتعميق التصنيع المحلي وتشجيع الاعتماد على الصناعة الوطنية، وذلك بالاشتراك والتنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية، بما في ذلك مختلف القطاعات الصناعية، بما فيها الصناعات الهندسية، ومكونات السيارات، ومنتجات الأجهزة المنزلية، وقطاعات الصناعات الكيماوية، ومنتجات البلاستيكية، وصناعات

الغزل والأقمشة والملابس.

كما أشارت الوزيرة إلى التعاون المشترك مع البنك المركزي في إطار البرامج التمويلية الخاصة بإحلال الواردات ودعم الصناعة، بالإضافة إلى جهود الوزارة لتعزيز التعاون المشترك مع بعض الجهات الدولية المانحة للمساهمة في نقل تكنولوجيا الإنتاج، ودعم عدد من القطاعات الصناعية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو»، وكذلك الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وهو التعاون المشترك الذي يهدف إلى تطوير المدن الصناعية المتكاملة، وتعزيز عمليات تصنيع المنتجات الوطنية القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

## رئيس الوزراء يستعرض تقريراً حول موقف الصادرات المصرية غير البترولية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢١

### ١١٪ زيادة في قيمة الصادرات المصرية غير البترولية وارتفاع طفيف في قيمة الواردات بنسبة ٥٪



استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، تقريراً من السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، حول موقف الصادرات المصرية غير البترولية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢١.

وأكد رئيس الوزراء أهمية مضاعفة الجهود التي يتم بذلها حالياً للعمل على زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية، مشيراً إلى مساعي الدولة نحو فتح أسواق جديدة، ولاسيما في دول القارة الأفريقية لتنفيذ المنتجات والسلع المصرية إلى هذه الأسواق، في ضوء ما أعلن عنه الرئيس بالتطلع إلى الوصول بقيمة الصادرات المصرية إلى الخارج إلى ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات المقبلة، خاصة أن الدولة تقدم كل الدعم الممكن للمصدرين، ومن ذلك صرف المستحقات المتأخرة، هذا إلى جانب العمل على زيادة تشجيع الاعتماد على الصناعة الوطنية، وسد الفجوة بين الصادرات والواردات، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية.

وخلال تقريرها، أشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى أن الصادرات المصرية غير البترولية حققت زيادة ملموسة بنسبة ١١٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢١؛ حيث بلغت ٩ مليارات و٨٠٠ مليون دولار، مقارنة بنحو ٨ مليارات و٨٥٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠، لافتة إلى أن هذه الزيادة تحققت رغم الظروف الحالية المتمثلة في أزمة جائحة كورونا، التي تعاني منها دول العالم أجمع، مؤكدة أن ذلك يرجع للجهود التي بذلتها الحكومة لمساندة القطاعات

الإنتاجية والتصديرية خلال الأزمة، وهو ما ساهم في استمرار دوران عجلة الإنتاج والحفاظ على الأسواق التصديرية.

وقالت الوزيرة: شهدت الواردات المصرية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٥٪؛ حيث بلغت قيمتها ٢٣ ملياراً و١٣٠ مليون دولار، مقارنة بنحو ٢١ ملياراً و٩٧٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، وجاء في التقرير، الذي أعدته وزيرة التجارة والصناعة، أن أكبر القطاعات المستحوذة على قائمة الصادرات المصرية خلال هذه الفترة من العام الجاري تضمنت قطاع الصناعات الطبية بقيمة ٢٣٦ مليون دولار، مقارنة بـ ١٤٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها ٦٠٪، وقطاع الصناعات اليدوية بقيمة ٩٣ مليون دولار، مقارنة بـ ٦١ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٥٣٪، وقطاع الصناعات الهندسية بقيمة ٩٦٩ مليون دولار مقارنة بـ ٦٥٥ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٤٨٪، وقطاع صناعة الجلود والأحذية بقيمة ٢٨ مليون دولار،

مقارنة بـ ٢٠ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٤٠٪، وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة ٥٨٦ مليون دولار، مقارنة بـ ٤٣٣ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٣٥٪. وأوضحت الوزيرة أن هناك ٥ دول استحوذت أسواقها على نسبة ٣٠,١٪ من إجمالي الصادرات المصرية شملت الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٦٧٦ مليون دولار، وتركيا بقيمة ٦٥١ مليون دولار، والسعودية بقيمة ٦٣٣ مليون دولار، وإيطاليا بقيمة ٥٨٦ مليون دولار، ومالطا بقيمة ٤٠٦ ملايين دولار.

وفيما يتعلق بأهم الدول المصدرة للسوق المصرية، أشار إلى أن هناك ٥ دول استحوذت على نسبة ٤١,٢٪ من إجمالي الواردات المصرية في الخارج شملت الصين بقيمة ٤ مليارات و ١٠٩ ملايين دولار، والولايات المتحدة بقيمة مليار و ٩٨٠ مليون دولار، وألمانيا بقيمة مليار و ٣٤٥ مليون دولار، وروسيا الاتحادية بقيمة مليار و ١١٨ مليون دولار، وإيطاليا بقيمة ٨٧٧ مليون دولار.

## ونبحث مع مسئولى شركة نيسان العالمية خطط الشركة الإستثمارية فى السوق المصرى خلال المرحلة المقبلة



الطبيعى التى تنفذها الحكومة المصرية حالياً، مشيرةً إلى أن الشركة تعمل حالياً على زيادة إنتاجيتها بالسوق المحلى وزيادة مساهمتها بالمبادرة. ومن جانبه أكد السيد/ جويلوم كارتية رئيس مجلس إدارة شركة نيسان العالمية لمنطقة إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط حرص الشركة على التوسع بالسوق المصرى باعتباره أحد أهم الأسواق بمنطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا خاصة وأنه سوق استهلاكي كبير ويمتلك فرصاً للتصدير لعدد كبير من الأسواق الخارجية، مشيراً إلى أن الشركة تنفذ حالياً خطة توسعية حتى عام ٢٠٣٠ تستهدف التوسع بأسواق دول القارة الإفريقية بصفة عامة والسوق المصرى بصفة خاصة.

لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لقطاع صناعة السيارات والصناعات المكملة لها بما يسهم في تعميق صناعة السيارات والصناعات المغذية ورفع الميزة التنافسية وتعميق المنتج المحلى. وأشارت جامع إلى أن شركة نيسان العالمية تمثل شريكا إستراتيجياً لمصر فى مجال صناعة السيارات، لافتة إلى حرص الحكومة على الاستفادة من الخبرات الكبيرة للشركة فى توطین صناعة السيارات فى مصر للإنتاج للسوق المحلى والتصدير لأسواق منطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا. وفتت الوزيرة الى أن شركة نيسان إحدى الشركات الرئيسية المشاركة بمبادرة إحلال السيارات للعمل بالغاز

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً عبر تقنية الفيديو كونفرانس- مع السيد/ جويلوم كارتية رئيس مجلس إدارة شركة نيسان العالمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وعدد من مسؤولي الشركة، استعرض خلاله الطرفان مشروعات الشركة الحالية وخطط الشركة التوسعية فى السوق المصرى خلال المرحلة المقبلة، حضر اللقاء الدكتورة/ أماني الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات. وأكدت الوزيرة حرص الوزارة على تفعيل الجهود التى تتبناها الدولة المصرية لتعزيز صناعة السيارات الوطنية والتي تستهدف وضع مصر على خارطة تصنيع وتصدير السيارات العالمية، مشيرة إلى سعى الحكومة

## وزيرة التجارة والصناعة تصدر قراراً باسئراطان الإفراج عن سيارات الركوب الكهربائية



للسيارات الكهربائية فى مصر الامر الذي يسهم فى تشجيع المستهلك على التوجه نحو استخدام هذه النوعية من السيارات الصديقة للبيئة. وأشارت جامع الى حرص الوزارة على توطین صناعة السيارات الكهربائية فى السوق المصرى خاصة وان العالم كله يتجه حالياً لاستخدام هذه النوعية من السيارات والتي تتيح ميزات هامة كونها سيارات صديقة للبيئة كما أنها تتميز بتكلفة أقل من السيارات التقليدية فيما يتعلق بالوقود وخدمات الصيانة، وهو ما يسهم فى الحد من تلوث البيئة.

المستعملة بشرط عدم تجاوز عمرها ٣ سنوات بخلاف سنة الإنتاج حتى تاريخ الشحن او التملك. وقالت الوزيرة ان هذا القرار يأتي فى إطار توجه الدولة لتشجيع صناعة السيارات الكهربائية الوطنية من خلال البدء فى انتاج هذه النوعية من السيارات بالتعاون مع كبرى شركات السيارات العالمية، مشيرة فى هذا الصدد الى ان مصر خطت خطوات جادة نحو توفير البنية التحتية اللازمة من حيث التوسع فى انشاء شبكات الشحن والصيانة

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً باسئراط الإفراج عن سيارات الركوب التى تعمل بمحرك كهربائى أن يتم فتح اعتماد استيرادها خلال سنة الموديل وذلك أسوة بالسيارات التقليدية وألا يكون قد سبق استخدامها واستيفاء كافة الشروط المنصوص عليها بلائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير. ونص القرار فى مادته الثانية على إلغاء القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠١٨ الصادر فى هذا الشأن، والذي كان يسمح باستيراد سيارات الركوب الكهربائية

## المطابع الأميرية و نقابة المحامين نوقمان برونوكول نعاون لاناة منة التشريعات والأحكام المصرية لأعضاء النقابة



والأحكام المصرية، وتوفير الدعم الفني الكامل الخاص باستخدام المنصة والموبايل أبلكيشن لكافة المستخدمين من أعضاء النقابة.

ومن جانبه أكد السيد / محمد رجاتي عطية نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب حرص النقابة العامة للمحامين على توفير وإتاحة كافة الخدمات التشريعات والأحكام المصرية للأعضاء من خلال المنصة الرقمية التي تتيحها هيئة المطابع الأميرية، مشيراً إلى أن النقابة تعمل دائماً على توفير وتقديم كافة الخدمات والأدوات والإمكانات التي من شأنها الارتقاء بالمستوى القانوني والمهني والثقافي والعلمي لأعضائها.

من الخدمات التي تقدمها الهيئة باعتبارها المطبعة الرسمية للدولة لمسئولة عن نشر أعداد الجريدة الرسمية وما تتضمنه من قوانين وقرارات رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، وأحكام المحكمة الدستورية العليا، وكذا أعداد الوقائع وقرارات المحافظين وغيرها. وأشار أمام السى ان دور الهيئة في إطار البروتوكول يتضمن إتاحة مجموعة من الخدمات تشمل إطلاق منصة التشريعات والأحكام المصرية بكافة ما تتضمنه من بنية تشريعية، على أن يتم إتاحتها وربطها إلكترونياً بموقع نقابة المحامين المصرية، وإتاحة استخدام الموبايل أبلكيشن الخاص بمنصة التشريعات

تحت رعاية السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة وقعت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية والنقابة العامة للمحامين بروتوكول تعاون لإتاحة المنصة الرقمية للتشريعات والأحكام المصرية لأعضاء نقابة المحامين، وقع البروتوكول المحاسب/ أشرف امام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية والسيد / محمد رجاتي عطية نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب. وقال المحاسب/ أشرف امام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ان هذا البروتوكول، الذي يستمر لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يسهم في تعزيز التعاون بين الجانبين للاستفادة

## رئيس الوزراء و وزيرة التجارة والصناعة ومحافظ القليوبية يفننحون المجمع الصناعي لمجموعة «العربي» لإنتاج أجهزة الطهي



التصنيع التي تتم داخل المصنع، ومن بينها المكابس ومنطقة الدهان، كما تفقدوا ماكينات التصنيع، وبعض النماذج لمكونات التصنيع المحلي والمستوردة المستخدمة في كافة مراحل التصنيع، وتساءل رئيس الوزراء عن نسبة المكون المحلي، فأوضح المهندس محمد العربي مدير المصنع أنه يتم التصنيع بنسبة ٧٠٪ ومن المخطط زيادة نسبه خلال الفترة المقبلة، كما تفقد رئيس الوزراء ومرافقه خط سير إنتاج البوتاجاز، انتهاءً بمرحلة نقل المنتج في صورته النهائية عبر المصاعد؛ تمهيدا للتوزيع.

وأدار رئيس الوزراء حواراً مع عدد من عمال المصنع، واستفسر عن المسافة بين مقر المصنع ومنازلهم، موضحين أنه روعي أن يكون العمال من المناطق المحيطة بمقر العمل، كما استفسر عن رواتبهم، وظروفهم الصحية في ظل أزمة كورونا، مؤكداً أن إدارة المصنع تراعي الالتزام بكافة الإجراءات الاحترازية. ورحب رئيس الوزراء بالتقاط صورة تذكارية مع عدد من أعضاء مجلس إدارة مجموعة العربي، وعدد من العاملين بالمصنع، معرباً عن تمنياته بالتوفيق للجميع، ومشيداً بما راه من حرص على مواكبة وإدخال أحدث التكنولوجيات في صناعة وإنتاج أجهزة الطهي.

حول المجمع الصناعي الجديد، والذي تم تأسيسه على مساحة ٢٧ ألف متر، ويوفر ما يقرب من ٢٠٠٠ فرصة عمل، ويضم مصنعين؛ أحدهما لإنتاج بوتاجازات «لاجيرمانيا» الإيطالية بطاقة إنتاجية تصل إلى ٥٠٠ ألف وحدة سنوياً ونسبة تصنيع محلي تصل إلى ٧٠٪. ويعد مصنع بوتاجاز «لاجيرمانيا» مصنعا إقليمياً يغطي احتياجات السوق المصرية، وأسواق أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، وتم تجهيز المصنع بأعلى مستوى من الدقة التي تتيح كما هائلاً من البيانات والمعلومات، التي يتم من خلالها تتبع المنتج في السوق وتحليل كل ما يخصه، سواء في مراحل التصنيع أو الاختبار، كما تم تجهيزه طبقاً لمواصفات الجودة القياسية المصرية والأوروبية لأجهزة الطهي، والمصنع حاصل على العديد من شهادات الجودة العالمية ومنها الأيزو ٩٠٠١، وعلامة المطابقة الأوروبية CE وأيزو ٤٥٠٠١ للسلامة والصحة المهنية، وأيزو ٥٠٠٠١ في ترشيد الطاقة، بالإضافة إلى شهادات أمن الغذاء وعلامة المطابقة الأوروبية، والحفاظ على البيئة، وتنوع موديلات بوتاجاز «لاجيرمانيا» لتصل إلى ٢٠ موديلاً، وتتميز بتفردته بالأمان الكامل. وخلال تواجده بمصنع البوتاجاز، تعرف رئيس الوزراء ومرافقه على مراحل

افتتح الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء والسيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والمحافظ القليوبية، المجمع الصناعي لمجموعة «العربي» بمدينة قليوب، المتخصص في إنتاج أجهزة الطهي، بحضور عدد من مسنولي المجموعة. وفي مستهل جولته بأرجاء المجمع الصناعي الجديد، أكد رئيس الوزراء أن الدولة تعمل على دعم وتشجيع القطاع الخاص، باعتباره شريكاً مهماً في مسيرة النهضة التنموية التي تقوم بها مصر حالياً في مختلف القطاعات، تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وقال: لقد حققنا خطوات ملموسة في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولا تزال أمامنا بعض التحديات، ولذا فمن الضروري مشاركة القطاع الخاص في مواجهة هذه التحديات، والتي من بينها ضرورة العمل على توفير مليون فرصة عمل سنوياً، في ظل ظروف صعبة، نظراً لجانحة كورونا. كما أكد رئيس الوزراء سعي الدولة إلى توطئ مختلف الصناعات، وتعظيم المكون المحلي في التصنيع، إلى جانب الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في هذه الصناعات، باعتبار أن الصناعة ستقود قاطرة التنمية في المرحلة المقبلة. واستمع رئيس الوزراء لعرض تقديمي

## وزيرة التجارة والصناعة نشارك بفعاليات إطلاق حاضنات أعمال بنمويل من الإتحاد الأوروبي

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أن تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومشروعات ريادة الأعمال يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مشيرة إلى الدعم الكبير الذي يقدمه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة المصرية لتنمية هذا القطاع الهام من خلال إنشاء جهاز تنمية المشروعات وإصدار القانون الجديد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقته خلال مشاركتها بفعاليات «إطلاق حاضنات أعمال بنمويل من الإتحاد الأوروبي» - عبر تقنية الفيديو كونفرانس - والذي نظمه الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وذلك بحضور الدكتور/ اسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والسيد/ كريستيان برجر سفير الإتحاد الأوروبي بالقاهرة والسيد/ احمد الوكيل رئيس اتحاد غرف تجارة البحر المتوسط والسيد/ طارق توفيق نائب رئيس اتحاد اصحاب الاعمال الأورومتوسطي والسفير/ رؤوف سعد مساعد وزير

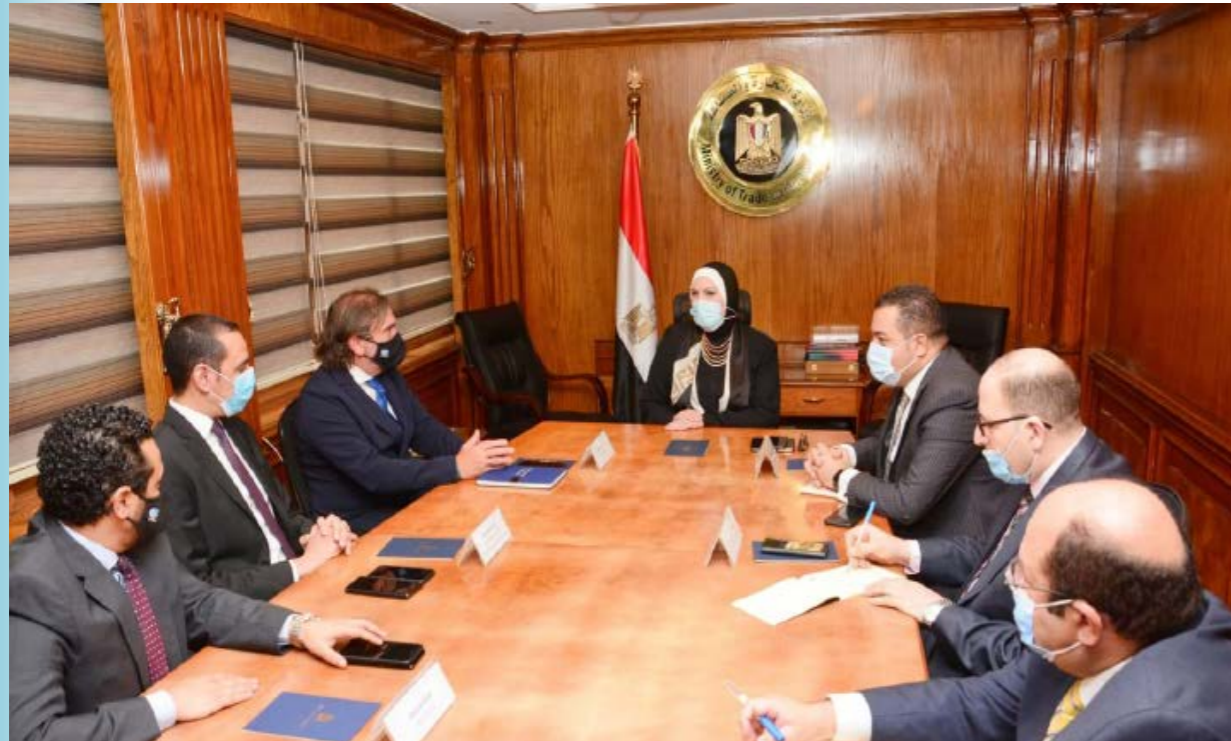


وقالت الوزيرة إن قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الجديد مهد الطريق لتنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة كما أنه اهتم بالمشروعات الناشئة والابتكارات والاقتصاد الرقمي والصناعات المغذية وخدمات الصناعات الزراعية والطاقة المتجددة الى جانب دعم حاضنات ومشروعات وتجمعات الاعمال والادوات غير المصرفية وصناديق الاستثمار ورأسمال المخاطر وشركات التمويل متناهية الصغر الى جانب تشجيع ضم المشروعات غير الرسمية لمنظومة الاقتصاد الرسمي.

التشغيل الى جانب تسهيل إجراءات التسجيل واستخراج التصاريح من مكاتب وفروع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المنتشرة بكافة المحافظات. وأضافت أن المشروعات التي تم اطلاقها بالتعاون مع مختلف منظمات واتحادات الاعمال والغرف ومنظمات دعم الاعمال وبدعم من الإتحاد الأوروبي ستسهم في تحسين معدلات نمو هذا القطاع الهام، مشيرة إلى الدعم الكبير الذي يقدمه شركاء التنمية والماتحين والبنوك والصناديق التنموية والتي ساهمت في تقديم خدمات تمويلية وغير تمويلية تجاوزت الـ ٢٢ مليار يورو.

وأشارت جامع إلى أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيرة إلى أهمية تفعيل العمل المشترك لتحقيق التنمية والرخاء للشعب المصري وشعوب الدول اليورومتوسطية.

## و نلتقي وفد شركة بي اس انش العالمية لبحث اسرانية الشركة النوسعية بالسوق المصري

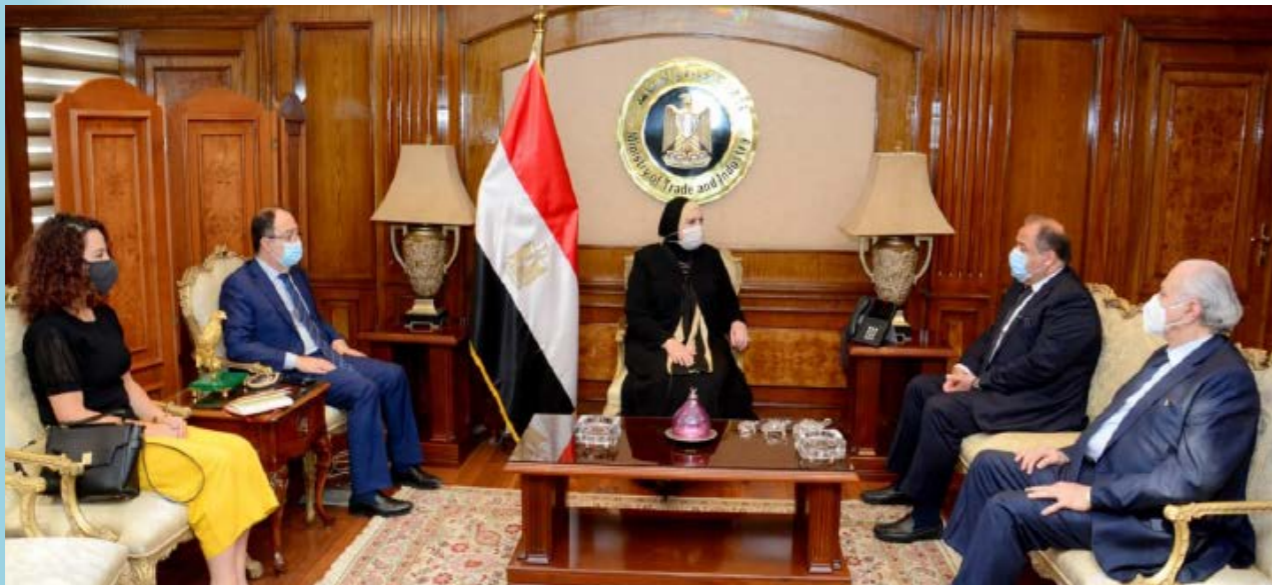


ومن جانبه أكد السيد/ لويس الفاريز الرئيس التنفيذي لشركة بي اس انش للأجهزة المنزلية مصر حرص الشركة على الاستثمار والتوسع في السوق المصري باعتباره أحد أهم المحاور التصنيعية والتصديرية لمنطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا، مشيراً إلى أن الشركة وقعت مذكرة التفاهم الخاصة بالمشروع مع الحكومة المصرية خلال عام ٢٠١٩ ويجري حالياً الانتهاء من كافة الإجراءات المشروع تمهيداً لبدء عملية الانشاءات. ولفت إلى أن المرحلة الأولى للمشروع تقام على مساحة ٨٠ ألف متر مربع وتسهم في توفير المزيد من فرص العمل وتعتمد على أحدث التكنولوجيات العالمية في مجال صناعة الاجهزة المنزلية.

والتصدير لعدد من اسواق دول الشرق الأوسط وقارة أفريقيا. وأكدت جامع حرص الحكومة على جذب المزيد من الاستثمارات والخبرات الصناعية العالمية للسوق المصري وبما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والارتقاء بالصناعة الوطنية والارتقاء بجودة وتنافسية المنتجات الصناعية المصرية وخلق المزيد من فرص العمل ولفتت الوزيرة إلى أن خطط الشركة التوسعية في السوق المصري تستهدف تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية، مشيرة إلى أن مشروع الشركة الجديد في مصر سيسهم في توظيف التكنولوجيات الصناعية الألمانية في مجال الاجهزة المنزلية في السوق المصري.

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاء موسعاً مع مسنولي شركة بي اس انش (أحدى شركات مجموعة روبرت بوش العالمية) برئاسة السيد/ لويس الفاريز الرئيس التنفيذي لشركة « بي اس انش للأجهزة المنزلية - مصر» حيث تناول اللقاء استراتيجية الشركة التوسعية بالسوق المصري ومشروع الشركة الجديد في مصر لإنتاج الاجهزة المنزلية، حضر اللقاء الوزير مفوض تجاري/ محمد السيد مدير ادارة اوربا بالتمثيل التجاري. وقالت الوزيرة ان اللقاء استعرض مشروع الشركة الجديد في مصر لإنتاج وتصنيع الاجهزة المنزلية بالعاشر من رمضان، والذي يستهدف تلبية احتياجات السوق المصري من الاجهزة المنزلية

## و نبحث مع رئيس المجلس الاقتصادي والإجتماعي اللبناني سبل تعزيز التجارة البيئية والإستثمارات المشتركة بين البلدين



وأشار إلى حرص المجلس على الاستفادة من التجربة المصرية الناجحة في مجال ترشيد وتوجيه الدعم للفئات المستحقة، لافتاً إلى أن المجلس يقوم خلال المرحلة الحالية بجهود مكثفة للوصول للحلول الممكنة لحماية الأمن الإقتصادي والإقتصادي للمواطنين اللبنانيين. ووجه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني الدعوة للسيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لزيارة لبنان خلال المرحلة المقبلة للقاء ممثلي الحكومة اللبنانية وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجتمع الأعمال اللبناني لوضع خارطة طريق للتعاون الاقتصادي المستقبلي بين البلدين وبدوره أكد السيد/ علي حليبي سفير لبنان بالقاهرة أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين مصر ولبنان القائم على التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين، مشيراً إلى أن اجتماعات الدورة المقبلة للجنة العليا المشتركة المصرية اللبنانية سيتم التحضير لها فور تشكيل حكومة جديدة وذلك تمهيداً لعقدتها في أقرب وقت ممكن.

التعاون التجاري والإستثماري بين مصر ولبنان خلال المرحلة المقبلة. ومن جانبه أكد السيد/ شارل عريبي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني حرص المجلس على تعزيز العلاقات الإستثمارية بين البلدين وجذب المزيد من الإستثمارات المصرية للسوق اللبناني في عدد من القطاعات الصناعية الاستراتيجية، مشيراً إلى أهمية تفعيل جهود البلدين وإزالة المعوقات التي تعترض الصادرات والواردات وتيسير إجراءات إنشاء وتشغيل المشروعات الصناعية والخدمية. وقال إن المجلس يقوم بدور هام في رسم السياسات الاقتصادية اللبنانية وذلك من خلال التنسيق والتواصل المستمر مع الأجهزة الحكومية ومتخذي القرار كما يعمل المجلس على دعم منظومة التطوير والنمو للإقتصاد اللبناني بالتعاون مع منظمات الأعمال بالدول العربية الشقيقة، مشيراً إلى أن هناك فرص كبيرة للتعاون الاقتصادي المشترك بين مصر ولبنان خاصة في مجالات التجارة والصناعة والتعليم والخدمات ومشروعات الفرشايذ والمشروعات التكنولوجية.

عقدت السيدة /نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعاً مع السيد/ شارل عريبي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني حيث استعرض اللقاء سبل تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين في المجالات التجارية والصناعية والإستثمارية والخدمية، حضر اللقاء السيد/ علي حليبي سفير لبنان بالقاهرة والسيد/ جورج نصرأوى عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونائب رئيس جمعية الصناعيين. وقالت الوزيرة أن اللقاء استعرض الفرص الإستثمارية بالقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية المستهدفة تمهيداً لعرضها على دوائر الأعمال بكل البلدين لبدء إستثمارات مصرية لبنانية مشتركة في هذه المشروعات، مشيرة إلى توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعزيز التعاون المشترك مع دولة لبنان الشقيقة وبصفة خاصة في القطاع الاقتصادي. وأضافت جامع أن الحكومة المصرية خططت خطوات كبيرة فيما يتعلق بتهيئة مناخ الأعمال وتيسير الإجراءات والقضاء على البيروقراطية، مشيرة في هذا الصدد إلى أن هذه الإجراءات من شأنها تعزيز

## وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع وفد اتحاد غرفة تجارة وصناعة البحرين سبل تعزيز التعاون التجاري والإقتصادي المشترك



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة على تعزيز اواصر التعاون الاقتصادي بين مصر ومملكة البحرين بهدف زيادة معدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين الجانبين خلال المرحلة المقبلة، مشيرة إلى أهمية ترجمة العلاقات المتميزة التي تربط فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وجمهورية البحرين بن عيسى آل خليفة لمشروعات تعاون ملموسة تخدم مصالح الشعبين الشقيقين. جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقدهت الوزيرة مع وفد غرفة تجارة وصناعة البحرين برئاسة السيد/ سمير عبد الله ناس رئيس الغرفة ورئيس اتحاد غرف تجارة مجلس التعاون الخليجي، حضر اللقاء الدكتور/ خالد حنفي أمين عام اتحاد الغرف العربية والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزير للاتصال المؤسسي والدكتور/ علاء عز سكرتير عام اتحاد الغرف العربية



ناس رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين ورئيس اتحاد غرف تجارة مجلس التعاون الخليجي أهمية تفعيل كافة الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر والبحرين لتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، مشيراً إلى ان الغرفة تعمل حالياً على وضع خطط استراتيجية للاستفادة من هذه الاتفاقيات في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والتصدير الزراعي وأشار إلى ان مصر مؤهلة لتكون أحد المصادر الرئيسية لتوفير احتياجات اسواق دول الخليج العربي من السلع الغذائية والمنتجات الزراعية، لافتاً إلى حرص بلاده على الاستفادة من الخبرات الغذائية والزراعية المصرية بمملكة البحرين ودول الخليج العربي. وأوضح ناس ان الغرفة حددت اولويات الأمن الغذائي الخليجي مع وزراء التجارة بدول الخليج العربي لوضع استراتيجية مشتركة لتوفير المواد الغذائية لدول

المنطقة خاصة في ظل جائحة كورونا، مشيراً إلى امكانية انشاء مشروعات مصرية بحرينية مشتركة في مجال الصناعات الدوائية وبدوره قال الدكتور/ خالد حنفي أمين عام اتحاد الغرف العربية ان مشروع المحور التجاري بين مصر ومملكة البحرين يستهدف تعزيز التبادل التجاري بين مصر ومملكة البحرين بصفة خاصة ودول الخليج العربي بصفة عامة، مشيراً إلى ان المشروع يساهم في الاستفادة من فائض الانتاج الزراعي والغذائي في مصر لسد الفجوات الاستهلاكية بالسوق البحريني واسواق مجلس التعاون الخليجي .

## نمشين خطوط إنتاج أول منتج عربي من التابلت واللاب نوب بالشراكة بين العربية للتصنيع ومجموعة طلال أبو غزالة العالمية



بجودة المنتج المصري وزيادة تنافسيته بالسوق المحلي والاسواق الاقليمية والعالمية، لافتة الى سعي الوزارة لتزويد الصناعة المصرية بالحلول والتقنيات المتطورة في مجال التحول الرقمي وحلول التشغيل الآلي وتوفير العمالة الفنية المدربة لتلبية احتياجات القطاعات الصناعية.

وأشارت الوزيرة الى أهمية تكثيف الجهود لتبني استراتيجيات صناعية في المجالات التكنولوجية والتركيز على التطبيقات الحديثة الداعمة لزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لافتة الى أهمية دعم البنية التحتية التقنية من خلال تطوير مستويات كفاءة شبكات الاتصالات، وتوجيه المزيد من الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

كما أكد الفريق عبد المنعم التراس على خطة العربية للتصنيع لتنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعميق التصنيع المحلي وحفض الواردات لوسائل المنظومة التعليمية والحاسبات والتابلت واللاب توب والمعامل الذكية والأجهزة الإلكترونية الحديثة، مشيدا بالشراكة مع مجموعة طلال أبو غزالة لتوطين التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال بالاستفادة من الإمكانيات التصنيعية والبشرية



ومن جانبها أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أهمية تعزيز الشراكات مع الشركات التقنية العالمية لنقل التكنولوجيات الصناعية المتقدمة للصناعة الوطنية، مشيرة الى أن مشروع إنتاج أجهزة التابلت واللاب توب محليا يمثل ركيزة أساسية لبدء تصنيع الأجهزة الإلكترونية المتطورة بالسوق المصري للوفاء بإحتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية وقالت جامع إن توطين التقنيات والتكنولوجيات الصناعية الحديثة بالصناعة الوطنية يساهم في الارتقاء

العالمية والتي تمثل نموذجا ناجحا للتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص لتعزيز الجهود المبذولة لتوطين صناعة الإلكترونيات؛ مؤكداً أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعمل وفقاً لاستراتيجية محددة لجعل مصر مركزاً إقليمياً رائداً في مجال تصميم وتصنيع الإلكترونيات تنفيذاً للمبادرة الرئاسية مصر تصنع الإلكترونيات التي تهدف إلى تعميق التصنيع المحلي، وخلق قيمة مضافة للمنتجات المصنعة، والسعي نحو مضاعفة الصادرات المصرية من الإلكترونيات.

شهد الدكتور «عمرو طلعت» وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، والفريق «عبد المنعم التراس» رئيس الهيئة العربية للتصنيع، والدكتور «طلال أبو غزالة» رئيس مجموعة طلال أبو غزالة العالمية، تدشين خطوط إنتاج التصنيع المشترك لأجهزة التابلت واللاب توب وفقاً لمعايير الثورة الصناعية الرابعة. في هذا الصدد، أشاد الدكتور «عمرو طلعت» بالشراكة بين الهيئة العربية للتصنيع، ومجموعة طلال أبو غزالة



## وزيرة التجارة والصناعة تشارك في مؤتمر استراتيجي للمجلس التصديري للصناعات الطبية لزيادة صادرات الدواء إلى إفريقيا



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على النهوض بقطاع الصناعات الدوائية باعتباره أحد أهم القطاعات الصناعية بالإقتصاد المصري حيث يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي من الأدوية والمستلزمات والمستحضرات الطبية، لافتة إلى حرص الوزارة على زيادة صادرات القطاع للأسواق العالمية وبصفة خاصة السوق الأفريقي لما يتمتع به الدواء المصري من ثقة وراوج كبيرين في هذا السوق الواعد.

وقالت ان دولة رئيس مجلس الوزراء يتابع وباهتمام كبير تنمية هذا القطاع الحيوي، حيث وجه بأهمية دراسة كافة التحديات التي تواجه القطاع والعمل على إيجاد حلول جذرية لها، بهدف تحقيق نقلة نوعية لهذه الصناعة الاستراتيجية جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة في مؤتمر استراتيجي لزيادة صادرات الدواء إلى إفريقيا الذي نظمه المجلس التصديري للصناعات الطبية وتناول بحث تحديات القطاع وسبل زيادة صادرات المستحضرات الطبية والدوائية وذلك بمشاركة ممثلي لجنة الصحة بمجلس الشيوخ الي جانب عدد من ممثلي بعض الجهات والوزارات المعنية ومنها المالية والخارجية والصحة، فضلا عن ممثلي شركات الأدوية والمستحضرات الطبية ومستحضرات التجميل.

وقالت الوزيرة إن البرنامج الجديد للمساندة التصديرية سيسهم مساهمة كبيرة في دفع معدلات الصادرات المصرية للخارج خلال المرحلة المقبلة خاصة وأن البرنامج يستهدف تعزيز نفاذ الصادرات المصرية لأسواق دول القارة الأفريقية والأسواق الجديدة، مشيرة الى انه ولأول مرة سيتم ضم قطاع صناعة الادوية للقطاعات المستفيدة من البرنامج الجديد

كما ستزيد نسب مساندة الشحن البري والبحري والجوي للصادرات إلى إفريقيا لتصل إلى حوالي ٨٠٪ بدلا من ٥٠٪ في البرنامج القديم. وحول مقترح تنظيم اجتماع موسع بلجنة الصحة بمجلس الشيوخ بمشاركة كافة الجهات المعنية لبحث إيجاد حلول للتحديات التي تواجه هذا القطاع، أعربت جامع عن مساندتها لاقامة هذا الاجتماع والذي يأتي متوافقا مع توجهات الوزارة الداعمة لكافة القطاعات الصناعية. هذا وقد استمعت الوزيرة الي مطالب واستفسارات ممثلي الشركات حول برنامج رد أعباء التصدير إلى جانب إنشاء مراكز لوجيستية مصرية دائمة بالعواصم والمدن الإفريقية، بالإضافة إلى التغلب على المشكلات البنكية التي تواجه الصادرات المصرية بالأسواق الإفريقية، واستعادة دور مركز تحديث الصناعة في تنمية وتطوير الصناعة المحلية وتقديم الدعم للشركات والمصانع.

ومن جانبه قال الدكتور/ ماجد جورج رئيس المجلس التصديري للصناعات الطبية إن هذا اللقاء يأتي في إطار مبادرة «معا للتصدير» التي أطلقها المجلس بهدف الارتقاء بصادرات المجلس للأسواق الخارجية وعلى رأسها اسواق القارة السمراء، مشيراً إلى أن اللقاء أستعرض

أبرز تحديات شركات الأدوية والمستحضرات الطبية في مصر ونتائج الدراسات التي أعدها المجلس لاسواق شرق أفريقيا ومجموعة السادك وسبل النفاذ الي هذه الاسواق.

وأضاف جورج أن قطاع الصناعات الدوائية يعد من أهم القطاعات التصديرية حيث ارتفعت صادرات القطاع الطبية بمشتقاتها من دواء ومستلزمات طبية ومستحضرات تجميل لتبلغ ١٧٦ مليون دولار خلال

الربع الأول من العام الجاري مقابل ١١٨ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع ٤٧٪.

ويذكره أكد الدكتور/ محيي حافظ، وكيل المجلس التصديري للصناعات الطبية أن المجلس يتبنى رؤية جديدة لتحقيق قفزات في السوق الأفريقي من خلال استراتيجية المجلس التي تركز على زيادة صادرات مصر من الصناعات الطبية والأدوية ومستحضرات التجميل، مشيراً الي أن حجم صادرات المجلس تبلغ ٢٥٠ مليون دولار وهو رقم منخفض لا يتناسب وتاريخ وخبرة المجلس في التصدير التي تمتد لأكثر من ٣٠ عاما ولا يتماشى مع خطة الدولة للنهوض بالصادرات المصرية للأسواق الخارجية لتبلغ ١٠٠ مليار دولار.

وأضاف حافظ أن المرحلة الأولى من الاستراتيجية تستهدف النفاذ الي اسواق ٢١ دولة أفريقية من الدول الأكثر استيرادا للدواء والمرحلة الثانية النفاذ الي بقية الاسواق الأفريقية ثم النفاذ الي ١٥ دولة من دول الاتحاد السوفيتي يليها أسواق الشرق الأقصى التي تضم دول فيتنام والفلبين وماليزيا وبعد ذلك طرق ابواب اسواق أمريكا اللاتينية.

## ونبحث مع مسئولى شركة يونج الصينية خطط الشركة المستقبلية للتوسع فى إنتاج الأوتوبيسات بالسوق المصرى



عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاء موسعا مع ممثلى شركة يونج الصينية ومجموعة الجيوشى موتورز حيث استعرض اللقاء مشروع الشركة المقام فى مصر لإنتاج الأوتوبيسات والمينى باصات بالتعاون مع مجموعة جيوشى موتورز والتوسعات الجديدة التي تعتمدهم الشركة الصينية تنفيذها في مصر خلال المحلة المقبلة لإنتاج الأوتوبيسات والمينى باصات التي تعمل بالغاز الطبيعي.

حضر اللقاء السيد/ بنج زاو الرئيس التنفيذي للمعاملات بشركة يونج الصينية والسيد/

محي الدين جيوشى رئيس مجلس إدارة مجموعة الجيوشى موتورز والسيد/ خالد جيوشى نائب رئيس مجلس الإدارة إلى جانب السيد/ حاتم العشري مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي والمهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة.

وأكدت الوزيرة حرص الحكومة على توفير كافة أوجه الدعم لمختلف الشركات العالمية للإستثمار بالسوق لمصرى ونقل التكنولوجيا والخبرات العالمية للصناعة المصرية، مشيرة إلى أن التوجه الحالي للدولة المصرية يستهدف التحول نحو إستخدام الطاقة النظيفة بوسائل النقل الجماعي والخاصة من خلال العمل على إحلال المركبات للعمل بالغاز الطبيعي بالتوازي مع توطین المركبات التي تعمل بالطاقة الكهربائية.

وأشارت جامع إلى أن الدولة تعمل حالياً على تهيئة البيئة المناسبة للتحول نحو الطاقة النظيفة في قطاع النقل من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لتموين السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي والكهرباء.

ونوهت الوزيرة إلى ترحيب الوزارة بالتعاون مع شركة يونج الصينية لتصنيع الأوتوبيسات والمينى باصات والإستفادة من الخبرات والتكنولوجيات المتقدمة للشركة ونقلها للصناعة الوطنية، مشيرة إلى حرص الوزارة على نقل وتوطين التكنولوجيات العالمية للصناعة الوطنية وبصفة خاصة فيما يتعلق بصناعة محركات السيارات.

ومن جانبه قال السيد/ بنج زاو الرئيس التنفيذي للمعاملات بشركة يونج الصينية أن الشركة تعد إحدى أهم الشركات الصينية العاملة فى مجال تصنيع الأوتوبيسات والمينى باصات حيث تستحوذ على نحو ٤٠٪ من السوق الصينى و١٣٪ من صادرات الأوتوبيسات والمينى باصات الصينية للأسواق العالمية، مشيراً إلى أن الشركة تنتج نحو ٦٠-٧٠ ألف أوتوبيس ومينى باص سنويا وتصدر منها نحو ١٠ آلاف أوتوبيس ومينى باص.

ولفت إلى حرص الشركة على نقل الخبرات والتكنولوجيات المتقدمة للصناعة المصرية وتوطين صناعة الأوتوبيسات والمينى باصات من خلال زيادة نسب

المكون المحلي، مشيراً إلى حرص الشركة على رفع كفاءة العمالة المصرية بمشروعاتها بهدف رفع كفاءة المنتج المصرى بالسوقين المحلى والخارجى.

ويذكره قال السيد/ محي الدين جيوشى رئيس مجلس إدارة مجموعة الجيوشى موتورز إن تواجد الشركة الصينية بالسوق المصرى يمثل فرصة متميزة لتوطين صناعة الأوتوبيسات والمينى باصات بالسوق المصرى ونقل التكنولوجيا والتقنيات والخبرات العالمية المستخدمة فى هذا الصدد، مشيراً إلى أن نسب المكون المحلي بمشروع الشركة فى السوق المصرى تبلغ حالياً نحو ٦٥٪ وتستهدف وصولها إلى ٨٠٪ خلال الفترة القريبة المقبلة.

وأضاف أن مصنع الشركة المقام فى مصر بالعاشر من رمضان بالتعاون مع مجموعة جيوشى موتورز ينتج نحو ٣ آلاف أوتوبيس سنويا ويوفر نحو ٥٠٠ فرصة عمل، مشيراً إلى أن المصنع بدأ حالياً فى إنتاج الأوتوبيسات التي تعمل بالغاز الطبيعي لتلبية احتياجات السوق المحلي.

## في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر أبريل الماضي

ع. عبد الرؤوف أحمدى: إجراء ٨٢٩ حملة تفنيشية  
على المصانع وإعداد ١٤٥٢ دراسة فنية ونرخيص ٢٩٦  
مرجل بخاري وإعتماد ٨٧ مركز صيانة



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية على المنتجات يمثل ركيزة اساسية للارتقاء بجودة المنتج المصري وزيادة قدرته على منافسة المنتجات الاجنبية داخل السوق المحلي أو في الاسواق الخارجية، مشيرة في هذا الإطار الى حرص الوزارة على تعزيز دور الاجهزة الرقابية التابعة للوزارة لاحكام الرقابة على المنتجات المصنعة داخل السوق المحلي والتأكد من التزامها بتطبيق أعلى معايير الجودة المحلية والدولية.

وفي هذا الإطار كشف أحدث تقرير تلقته الوزارة حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر أبريل الماضي أن المصلحة قامت بإجراء ٨٢٩ حملة تفنيشية على المصانع والمرجل والآلات الحرارية، كما تم إجراء ١٤٥٢ دراسة فنية متخصصة تضمنت دراسة ٢٠٢ فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك و١٢٤١ دراسة فنية متنوعة و٩ دراسات مستلزمات انتاج. كما قامت المصلحة بمنح ترخيص لـ ٢٩٦ مرجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٨٧ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) والقيام بـ ٢٤ حملة رقابية موسمية، والتفتيش على عدد ١٠٦ مصنع متنوع، كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على ٢٧ شكوى.

وقال المهندس/ عبد الرؤوف أحمدى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية ان المصلحة تعمل خلال المرحلة الحالية على أحكام الرقابة على المصانع وضمان مطابقة منتجاتها لمعايير الجودة المصرية والعالمية، مشيراً إلى أن المصلحة تساهم في تفعيل الدور الرقابي على المنتجات الصناعية قبل طرحها في الأسواق ومكافحة عمليات الغش الصناعي وتسعى المصلحة دائماً إلى تحسين صورة المنتج المصري داخليا وخارجيا وحماية الأسواق من تداول السلع الرديئة غير المطابقة للمواصفات التي جانب زيادة مساهمة الصناعة

## وزيرا التجارة والصناعة وقطاع الأعمال يبعثان نوفير احنياجات مصانع النسيج من الأقطان والغزل



عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والسيد / هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام اجتماعا موسعا مع عدد من مستثمري الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بمدينة المحلة الكبرى. شارك في اللقاء النائب/ محمود الشامي عضو مجلس النواب عن دائرة بندر المحلة ونائب رئيس غرفة الصناعات النسيجية، والدكتور أحمد مصطفى رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس، والسيدة/ داليا تادرس مساعد وزير قطاع الأعمال العام للشؤون الفنية والمتابعة، إلى جانب عدد من رؤساء شركات الغزل والنسيج التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، وعدد من قيادات الوزارتين.

وقد استعرض اللقاء أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وسبل التغلب عليها والتنسيق بين الوزارات المختلفة لإزالة كافة المعوقات التي تعترض طريق الإنتاج والتصدير وفتح أسواق جديدة للغزل والنسيج المصري، وقد تم الاتفاق على قيام الشركة القابضة للغزل والنسيج وشركاتها التابعة بإتاحة احتياجات مصانع القطاع الخاص من الأقطان والغزل وبأسعار منافسة، وذلك بهدف ضمان استمرار دوران عجلة الإنتاج في كافة حلقات هذه الصناعة الحيوية.

وأكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الدولة حريصة على النهوض بشركات الغزل والنسيج سواء شركات قطاع الأعمال، أو القطاع الخاص لانهما يمثلان في نهاية المطاف شقي الصناعة الوطنية بما يساهم في تعزيز معدلات التصدير وتشغيل الشباب والحفاظ على العمالة خاصة وأن هذا القطاع من القطاعات كثيفة العمالة في مصر، لافتة إلى ان هذا اللقاء يأتي في اطار متابعة اللقاء الذي عقدهت الوزيرة نهاية شهر مارس الماضي مع مجموعة

من مستثمري الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بمدينة المحلة الكبرى خلال زيارة الوزيرة لمحافظة الغربية. وأضافت جامع أن الحكومة نجحت خلال أزمة فيروس كورونا في صرف مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات من خلال تدشين عدد من مبادرات السداد الأمر الذي ساهم في استمرار العملية الانتاجية والحفاظ على العمالة المصرية حيث بلغ اجمالي المساندة التصديرية المنصرفة حتى شهر مايو أكثر من ٢١ مليار جنيه، مشيرة إلى أن البرنامج الجديد للمساندة التصديرية يستهدف تحقيق طفرة في معدلات التصدير وعدم حدوث انخفاض في الصادرات المصرية تأثرا بحالة الانكماش الاقتصادي العالمي الناتج عن تفشى وباء فيروس كورونا عالميا، وتحقيق زيادة جوهرية في الصادرات المصرية، باعتبارها قاطرة النمو لصناعات مصرية ذات قدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية. وأوضح السيد/ هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام أن الفترة الماضية شهدت اتخاذ الوزارة لعدد من الخطوات التي ستساهم في تخفيف العبء عن منتجي الغزل والنسيج في مصر وأهمها الاتفاق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

## لنعزيز الإستثمار في القطاع الصناعي وزيرة التجارة والصناعة نُصدر قراراً باللائحة النفذية لقانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية



المنظمة للتصرف في هذه الأراضي والعقارات لإقامة المشروعات الصناعية اللائحة بتقديم المزيد من الشرح والتفسير لكافة البنود الواردة بالقانون بما ييسر عملية التطبيق على الهيئة والمستثمرين على حد سواء.

وأشارت جامع إلى ان اللائحة أفردت مواد تحدد تعريفات للمشروعات والمناطق الصناعية، والسياسة العامة والخطط اللازمة لتنمية المناطق الصناعية، والضوابط التي تتيح لشركات القطاع الخاص إقامة وترفيق وإدارة المناطق الصناعية الخاصة، وتحديد مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة، والقواعد المنظمة للأنشطة غير الصناعية داخل المناطق الصناعية، وكذا وضع سياسة وخطط وبرامج صندوق دعم المناطق الصناعية في دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، والتعامل على منظومة العقارات والأراضي الصناعية من حيث تحديد إجراءات التخصيص وتحديث قاعدة البيانات واتاحة المعلومات، ووضع القواعد والضوابط

في تنفيذ خطط الحكومة لإحداث التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، حيث تتيح اللائحة تقديم المزيد من الشرح والتفسير لكافة البنود الواردة بالقانون بما ييسر عملية التطبيق على الهيئة والمستثمرين على حد سواء.

وأشارت جامع إلى ان اللائحة أفردت مواد تحدد تعريفات للمشروعات والمناطق الصناعية، والسياسة العامة والخطط اللازمة لتنمية المناطق الصناعية، والضوابط التي تتيح لشركات القطاع الخاص إقامة وترفيق وإدارة المناطق الصناعية الخاصة، وتحديد مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة، والقواعد المنظمة للأنشطة غير الصناعية داخل المناطق الصناعية، وكذا وضع سياسة وخطط وبرامج صندوق دعم المناطق الصناعية في دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، والتعامل على منظومة العقارات والأراضي الصناعية من حيث تحديد إجراءات التخصيص وتحديث قاعدة البيانات واتاحة المعلومات، ووضع القواعد والضوابط

في خطوة هامة نحو تفعيل دور هيئة التنمية الصناعية في دعم الصناعة الوطنية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية ومن ثم توفير فرص عمل للشباب وتوفير احتياجات السوق المحلي من المنتجات الصناعية وزيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية، فقد أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨، وتتضمن ٥٥ مادة تحدد كافة الضوابط المتعلقة بتنظيم عمل الهيئة والخدمات التي تقدمها للمستثمرين الصناعيين، وقد نص القرار على نشره في الوقائع المصرية، والعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره مع إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذه اللائحة. وقالت الوزيرة إن إصدار اللائحة يأتي في إطار حرص الوزارة على تعزيز دور الهيئة لتقوم بدورها الفاعل كهيئة عامة اقتصادية لها شخصية اعتبارية للمساهمة



المساحات والأراضي والأماكن اللازمة للمستثمرين فيها، وذلك بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة والمحافظات وغيرها من جهات الدولة.

**اشتراطات وأكواد المباني المخصصة للأنشطة الصناعية**

تباشر الهيئة الصلاحيات المقررة لها باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بالتخطيط والتنظيم في تطبيق أحكام القانون المنظم للبناء، في المناطق وبالنسبة للمنشآت المنصوص عليها في القانون، وذلك بمراعاة اشتراطات وأكواد المباني المخصصة للأنشطة الصناعية الصادرة وفقاً لأحكام القانون المنظم لمنح تراخيص المنشآت الصناعية.

**مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة**

يصدر رئيس الهيئة، بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة، القرارات اللازمة لتحديد مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة، ويجب أن يتضمن القرار نوع الخدمة المقدمة والشرايح التي تقسم إليها إن وجدت والمقابل المستحق لأدائها، على أن يتم نشر هذه القرارات في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة. ولمجلس الإدارة زيادة مقابل الخدمات المشار إليها سنوياً وفقاً لنسبة التضخم المعلنة من الجهة المختصة.

**صندوق دعم المناطق الصناعية**

يضع مجلس إدارة صندوق دعم المناطق الصناعية سياسة وخطط وبرامج الصندوق في دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، وذلك بما يحقق خطة التنمية الصناعية للدولة والإجراءات التي تؤدي إلى زيادة قدرة هذه المناطق على جذب الاستثمارات وتشجيع المنافسة في الداخل والخارج.

صاحبة الولاية.  
**مواد اللائحة**

**الهيئة العامة للتنمية الصناعية**

تتولى الهيئة إنشاء فروع ومكاتب لها على مستوى الجمهورية، يتوافر في كل منها عدد كاف من الموظفين المؤهلين في التخصصات المختلفة، وذلك بما يضمن قيام الهيئة باختصاصاتها، بما في ذلك إتاحة الأراضي الصناعية للمستثمرين وتيسير حصولهم على التراخيص الصناعية، على أن يصدر بإنشاء الفرع أو المكتب قرار من مجلس إدارة الهيئة، بناءً على عرض رئيس الهيئة، ويحدد القرار الصادر بإنشاء الفرع أو المكتب اختصاصاته وصلاحياته.

**الهيكل التنظيمي للهيئة**

يصدر رئيس الهيئة، بعد اعتماد مجلس إدارة الهيئة، الهيكل التنظيمي للهيئة، مبيناً به التقسيمات التي تتضمنها الهيئة من قطاعات وإدارات مركزية وإدارات عامة ووحدات إدارية، وذلك بمراعاة القرارات الصادرة من الوزير المختص بتحديد اختصاصات نواب رئيس الهيئة.

**تنمية المناطق الصناعية**

يضع مجلس إدارة الهيئة السياسة العامة والخطط اللازمة لتنمية المناطق الصناعية، سواء تلك التي تخضع لولاية الهيئة أو غيرها من جهات الدولة أو القطاع الخاص، واتخاذ ما يلزم لتنمية المناطق الصناعية الخاضعة لولاية الهيئة وتطويرها مباشرة أو بواسطة تراخيص أو عقود تنمية أو عقود تطوير مع القطاع الخاص.

**المناطق الصناعية الخاصة**

يضع مجلس إدارة الهيئة الضوابط التي تتيح لشركات القطاع الخاص إقامة وترفيق وإدارة مناطق الصناعية الخاصة، وتوفير

مستوى الجمهورية، وتزويدها بالموظفين المؤهلين في التخصصات المختلفة، وكذا وضع هيكل تنظيمي جديد للهيئة، مبيناً به التقسيمات التي تتضمنها الهيئة من قطاعات وإدارات مركزية وإدارات عامة ووحدات إدارية، واللوائح المالية والإدارية والموارد البشرية للهيئة، مشيراً إلى انه بموجب اللائحة فإن قرارات مجلس إدارة الهيئة لا تصبح نافذة إلا بعد اعتمادها من الوزير المختص بشئون التجارة والصناعة أو بعد مضي أسبوعين على تاريخ إبلاغه بها دون الاعتراض عليها.

وقال الزلاط إن اللائحة تنص أيضاً على مباشرة الهيئة للصلاحيات المقررة لها باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بالتخطيط والتنظيم في تطبيق أحكام القانون المنظم للبناء في المناطق الصناعية وبالنسبة للمنشآت المنصوص عليها في القانون مع مراعاة اشتراطات وأكواد المباني المخصصة للأنشطة الصناعية الصادرة وفقاً لأحكام القانون المنظم لمنح تراخيص المنشآت الصناعية، لافتاً إلى أن الهيئة ستتولى من خلال موقعها الإلكتروني إعلان ونشر الخرائط والبيانات الخاصة بالعقارات الشاغرة لدى الهيئة أو لدى الجهات صاحبة الولاية ومواصفات هذه العقارات وكيفية التعامل عليها، وقائمة بالأراضي الصناعية التي تم التصرف فيها خلال السنة التي تتضمن موقع الأرض وأبعادها بدقة ونوع النشاط الصناعي المقام عليها وموقف المشروع، بالإضافة إلى قائمة بالأراضي والعقارات المخصصة سنوياً لأغراض التنمية الصناعية، سواء كانت هذه الأراضي والعقارات خاضعة لولاية الهيئة أو لولاية جهة إدارية أخرى بالتنسيق مع الجهة

مستوى الجمهورية، وتزويدها بالموظفين المؤهلين في التخصصات المختلفة، وكذا وضع هيكل تنظيمي جديد للهيئة، مبيناً به التقسيمات التي تتضمنها الهيئة من قطاعات وإدارات مركزية وإدارات عامة ووحدات إدارية، واللوائح المالية والإدارية والموارد البشرية للهيئة، مشيراً إلى انه بموجب اللائحة فإن قرارات مجلس إدارة الهيئة لا تصبح نافذة إلا بعد اعتمادها من الوزير المختص بشئون التجارة والصناعة أو بعد مضي أسبوعين على تاريخ إبلاغه بها دون الاعتراض عليها.

حصر العقارات المخصصة لإقامة  
المشروعات الصناعية

تلتزم الجهات صاحبة الولاية بعد التنسيق مع الجهات المختصة والمركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة، بموافاة الهيئة بخرائط تفصيلية محدداً عليها جميع العقارات الخاضعة لولايتها والمخصصة لإقامة مشروعات صناعية لإراجها في الخريطة الصناعية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات كاملة تتضمن الموقع والمساحة والشروط البنائية المقررة والسعر التقديري وحالة المرافق والأنشطة الصناعية الملائمة لطبيعتها وأسلوب التصرف فيها، وللهيئة طلب أي بيانات أخرى لازمة من الجهات صاحبة الولاية أو غيرها لوضع الخريطة الصناعية. وتعمل الهيئة مع الجهات صاحبة الولاية على إنشاء البنية الأساسية للربط الإلكتروني فيما بينهم وبين الهيئة، وذلك بما يسمح بسرعة تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالعقارات المخصصة لإقامة المشروعات الصناعية.

تحديث بيانات العقارات المخصصة  
لإقامة مشروعات صناعية

يتم تحديث البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة بشكل دوري كل سنة أشهر أو بناءً على طلب الهيئة، وفي حالة إدخال أي تعديلات على البيانات المشار إليها من قبل الجهة صاحبة الولاية، يتعين على هذه الجهة إخطار الهيئة بالتعديلات التي أجرتها خلال شهر من تاريخ حدوثها، وللهيئة في ضوء ذلك تقدير مدى أهمية طلب تحديث شامل لهذه البيانات قبل الموعد الدوري المقرر.

## خطة التنمية الصناعية

تقوم الهيئة بمراجعة الخرائط والبيانات المرسله إليها من الجهات صاحبة الولاية في ضوء خطة التنمية الصناعية للدولة، وفي حالة وجود تعارض يتم التنسيق مع الجهة صاحبة الولاية لتوحيد الخرائط والبيانات الخاصة بالعقارات المخصصة لإقامة المشروعات الصناعية. كما تقوم الهيئة وفقاً للمراجعة السنوية لخطة التنمية الصناعية للدولة، وبناءً على تحقيق معدلات الإنجاز المخطط لها، وبالتنسيق مع الجهة صاحبة الولاية، برفع قائمة للوزير المختص بالعقارات المطلوب نقل ملكيتها أو الولاية أو الإشراف عليها إلى الهيئة لعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها، وذلك تمهيداً لاستصدار قرار من رئيس الجمهورية في هذا الشأن. تكامل الخريطة الصناعية والاستثمارية تقوم الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتأكد من تكامل الخريطة الصناعية والخريطة الاستثمارية وعدم وجود تعارض بينهما

في عرض فرص الاستثمار الصناعي على المستثمرين، ومتابعة التحديث الدائم بين الخريطين عن طريق الربط الإلكتروني أو التحديث الدوري كل ستة أشهر. قواعد وضوابط التصرف في العقارات المخصصة لإقامة المشروعات الصناعية

يضع مجلس إدارة الهيئة القواعد والضوابط المنظمة للتصرف في العقارات المملوكة ملكية خاصة للدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بغرض إقامة المشروعات الصناعية، وذلك مع مراعاة القواعد الخاصة ببعض العقارات الواقعة في المناطق الجغرافية التي تنظمها قوانين خاصة. وتلتزم الجهات صاحبة الولاية بالقواعد والضوابط المشار إليها في الفقرة السابقة عند التصرف في العقارات الخاضعة لولايتها لأغراض إقامة المشروعات الصناعية، وإخطار الهيئة ببيان مفصل بالعقارات التي سيتم التصرف فيها وطريقة وإجراءات التصرف، وذلك قبل الموافقة على طلب التخصيص.

## إتاحة المعلومات

تتولى الهيئة، من خلال موقعها الإلكتروني، إعلان ونشر الخرائط والبيانات الخاصة بالعقارات الشاغرة لدى الهيئة أو لدى الجهات صاحبة الولاية ومواصفات هذه العقارات وكيفية التعامل عليها وقائمة بالأراضي الصناعية التي تم التصرف فيها خلال السنة، سواء كانت هذه الأراضي خاضعة لولاية الهيئة أو لولاية جهة إدارية أخرى، على أن تتضمن هذه القائمة موقع الأرض وأبعادها بدقة ونوع النشاط الصناعي المقام عليها وموقف المشروع، وغير ذلك من البيانات والمعلومات التي ترى الهيئة تضمينها بالإعلان بالإضافة إلى قائمة بالأراضي والعقارات المخصصة سنوياً لأغراض التنمية الصناعية، سواء كانت هذه الأراضي والعقارات خاضعة لولاية الهيئة أو لولاية جهة إدارية أخرى بالتنسيق مع الجهة صاحبة الولاية والقواعد والضوابط المنظمة للتصرف في العقارات المملوكة ملكية خاصة للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بغرض إقامة المشروعات الصناعية، وأي تحديث يتم عليها بصفة دورية.

الإنابة في التصرف في العقارات  
المخصصة لإقامة المشروعات  
الصناعية

يجوز للجهات صاحبة الولاية أن تنيب الهيئة في التصرف في العقارات الخاضعة لولايتها لأغراض إقامة المشروعات الصناعية، وذلك بموافقة السلطة المختصة في الجهتين، على أن تؤوّل حصيلة التصرف في هذه العقارات إلى الجهة صاحبة الولاية. وتسري على التصرف

في هذه الحالة أحكام التصرف المنصوص عليها في القانون وهذه اللائحة.

شروط التصرف في العقارات  
المخصصة لإقامة المشروعات  
الصناعية

يكون التصرف في العقارات اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية طبقاً للأحكام والضوابط والإجراءات المنصوص عليها في القانون وهذه اللائحة، بعد التأكد من عدم وجود أي نزاع جدي بشأنها، ومراعاة خطة التنمية الصناعية للدولة وحجم المشروع الصناعي وطبيعة نشاطه وقيمة الأموال المستثمرة فيه. وتلتزم الهيئة والجهة صاحبة الولاية على العقار بإخطار كل منهما للأخر بالتعاملات الجدية على العقارات المدرجة بالخريطة الصناعية خلال ثلاثة أيام عمل على الأكثر، ويعتبر التعامل جدياً متى قدم في شأنه طلباً رسمياً مرفقاً به كامل المستندات المطلوبة.

صور التصرف في العقارات المخصصة  
لإقامة المشروعات الصناعية

يجوز التصرف في العقارات اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية أو التوسع فيها من خلال البيع أو الإيجار أو الترخيص بالانتفاع أو الإيجار المنتهي بالتملك أو المشاركة بهذه العقارات في المشروعات الصناعية في الأحوال التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء. ويكون التصرف إما بناءً على طلب صاحب الشأن أو إعلان أو دعوة من الهيئة وفقاً لأحكام القانون وهذه اللائحة.

كما يجوز لصاحب الشأن أن يتقدم إلى الهيئة أو أي من مكاتبها أو فروعها بطلب توفير عقارات من أملاك الدولة الخاصة لإقامة مشروع صناعي أو التوسع فيه، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض، ورقياً أو إلكترونياً، على أن يبين في الطلب الغرض والمساحة والمكان الذي يرغب في إقامة المشروع عليه. وتعد الهيئة سجلاً إلكترونيًا تدون فيه هذه الطلبات بحسب الموقع المطلوب والغرض من النشاط، ويعطى صاحب الشأن إيصالا يفيد استلام الطلب.

التصرف في العقارات اللازمة  
لإقامة المشروعات الصناعية

يكون بناءً على طلب المستثمر، وفقاً للقواعد والضوابط والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة، وذلك مع مراعاة (١) أن يتخذ المشروع شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل رأسمالها المصدر عن ٢٥٪ من التكلفة الاستثمارية للمشروع، (٢) أن يكون نشاط المشروع ضمن أولويات خطة التنمية الصناعية، (٣) أن تكون الأولوية للمشروعات كثيفة العمالة، (٤) استخدام المشروع تكنولوجيا حديثة لتوفير استهلاك الطاقة والتعامل

مع الموارد الطبيعية والتخلص من النفايات الصناعية، (٥) أن يستهدف المشروع سد فجوة استهلاكية أو تقليص الفجوة الاستيرادية لمنتج معين.

## مهام لجنة البت

تتولى لجنة البت المشكلة بموجب القانون عرض العقارات المتوفرة لدى الهيئة أو لدى الجهات صاحبة الولاية التي تلائم النشاط الصناعي لصاحب الشأن، مع بيان طبيعة العقار والاشتراطات المتعلقة به وما إذا كان مزوداً بالمرافق وطريقة التصرف فيه ومقابل ذلك وغيرها من الاشتراطات والبيانات اللازمة. وعلى اللجنة دراسة طلب التخصيص المقدم من صاحب الشأن والبت فيه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ويكون التصرف في هذه الحالة بإحدى الصور المنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون.

ولا يجوز أن تزيد العقارات التي يتم التصرف فيها خلال السنة بناءً على طلب أصحاب الشأن على النسبة التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس إدارة الهيئة سنوياً من إجمالي العقارات التي تم طرحها وتخصيصها فعلياً في السنة السابقة على التخصيص.

وترفع لجنة البت تقريراً لرئيس الهيئة، يتضمن الرأي الذي انتهت إليه بالنسبة لطلب التخصيص سواء بالموافقة أو الرفض، خلال مدة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ انتهاء المدة المحددة للبت في الطلب، وذلك للنظر في اعتماد التخصيص إذا كانت مساحة العقار محل التصرف لا تتجاوز ٢٠,٠٠٠ م<sup>٢</sup> أو العرض على مجلس إدارة الهيئة فيما زاد على هذا الحد. وإذا كانت مساحة العقار محل التصرف لا تتجاوز ٢٠,٠٠٠ م<sup>٢</sup>، لا يكون رأي اللجنة نافذاً إلا بعد اعتماده من رئيس الهيئة أو بعد مضي سبعة أيام عمل على تاريخ إبلاغه به دون الاعتراض عليه، وفي جميع الأحوال يتعين أن يكون قرار رئيس الهيئة برفض اعتماد رأي اللجنة مسبباً.

الإعلان عن العقارات المخصصة لإقامة  
مشروعات صناعية

يكون الإعلان عن العقارات المخصصة لإقامة مشروعات صناعية من خلال النشر في جريدة يومية واسعة الانتشار وغيرها من وسائل النشر المناسبة بما فيها الإعلان على الموقع الإلكتروني للهيئة، ويجب أن يتضمن الإعلان بياناً وأيقاً عن العقارات المطروحة ومواقعها وأخر موعد لتقديم الطلبات وغيرها مما يلزم لتحقيق الغرض من الإعلان، وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل مدة تقديم الطلبات عن خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان.

يجوز التصرف قبل الإعلان كمراسة خاصة بمستندات الطرح، تشمل الشروط العامة والخاصة ودراسات الجدوى الفنية

والاقتصادية المطلوبة والبيانات الأساسية للعقارات المطروحة وأسعارها وصور التصرف فيها وطريقة السداد وغيرها من البيانات التي ترى الهيئة ضرورة تضمينها في الكراسة، ويتم الحصول على هذه الكراسة من الهيئة بعد سداد قيمتها.

وتسري الأحكام المتقدمة في حالة قيام الهيئة بتوجيه الدعوة لإقامة مشروعات صناعية في مناطق ومجالات محددة لأغراض متصلة بالتنمية. ويجوز للهيئة، بعد موافقة مجلس الإدارة، أن تطرح بعض العقارات الخاضعة لولايتها لإقامة مشروعات صناعية في مناطق ومجالات محددة لأغراض متصلة بتنمية المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

## إجراءات التخصيص

يقدم طلب تخصيص العقارات اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية إلى الإدارة المختصة بالهيئة أو أحد فروعها أو مكاتبها، على النموذج المرفق بكراسة الاشتراطات الخاصة بمستندات الطرح المعد لهذا الغرض، ويقيّد الطلب في السجل المعد لذلك، ويعطى الطالب إيصالا يتضمن رقم وتاريخ وساعة تقديم الطلب.

يلتزم الطالب عند تقديم طلب التخصيص ببدء المبلغ الذي تحدده الهيئة بحسب موقع العقار ومساحته كتأمين لجدية الطلب، وفي حالة الموافقة المبدئية على الطلب يلتزم الطالب باستكمال مقدم الثمن بما لا يقل عن (٢٥٪) من القيمة الإجمالية للأرض، وذلك خلال المدة التي تحددها الهيئة بما لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار الطالب بالموافقة المبدئية على عنوانه المبين بالطلب بموجب خطاب مصحوب بعلم الوصول، ويسدد الباقي على أقساط سنوية لمدة أربع سنوات مضافاً إليها سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي وقت السداد ويرد تأمين جديّة طلب التخصيص كاملاً في حالة عدم الموافقة على الطلب أو إذا عدل الطالب عن طلبه قبل البت فيه ويجوز للهيئة تعديل نظام السداد بما يتفق وحجم المشروع الصناعي والمساحة المخصصة له.

## البيع

يجوز التصرف بالبيع في العقارات اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية أو التوسع فيها إلى المستثمرين الذين تتوافر فيه الشروط الفنية والمالية التي تحددها الهيئة، ولا تنتقل ملكية العقارات إلى المستثمر في هذه الحالة إلا بعد سداد كامل الثمن وبدء الإنتاج الفعلي، وذلك طبقاً للشروط التي تحددها الهيئة والواردة بكراسة الاشتراطات المعدة لهذا الغرض.

## الإيجار

يجوز التصرف في العقارات اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية بنظام الترخيص بالانتفاع بمقابل، بشرط ألا تزيد مدة

الترخيص بالانتفاع على خمسين عاماً قابلة للتجديد، طالما كان المشروع مستمراً في نشاطه، ودون أن يخل ذلك بحق الجهة صاحبة الولاية في تعديل قيمة مقابل الانتفاع عند التجديد. ويحدد مجلس إدارة الهيئة، بناءً على عرض رئيس الهيئة، الشروط الفنية والمالية التي يجب توافرها في المستثمرين الذين يجوز التصرف لهم بنظام الترخيص بالانتفاع بمقابل. على أن تسري ذات الأحكام السابقة على أحوال التصرف بطريق التأجير.

## المشاركة

يجوز للجهات صاحبة الولاية أن تشترك في المشروعات الصناعية بالعقارات محصة عينية ضمن رأسمال شركة المشروع، وذلك شريطة أن اتخذ شركة المشروع شكل شركة مساهمة مصرية وأن يتم تقدير قيمة الحصة العينية من خلال لجنة التسعير المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون، على أن يعتمد تقرير التقييم من السلطة المختصة في الجهة صاحبة الولاية. كما يجوز للجهات صاحبة الولاية المشاركة بالعقار في المشروع من خلال إحدى الصور الآتية (نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) ونظام الشراكة مقابل الانتفاع طويل الأجل والبناء والتشغيل ونقل الملكية) «Build, Operate, Transfer» BOT والبناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية «Build Own, Operate, Transfer» BOOT

والشراكة بنسبة من إيرادات المشروع. وفي جميع الأحوال يتعين موافقة مجلس الوزراء على أي من حالات المشاركة المشار إليها في المشروع الصناعي.

يجب أن يحدد في الإعلان عن المشاركة نوعها وطبيعة العقار وطبيعة النشاط المراد إقامته على العقار.

وتكون المشاركة بالعقار بناءً على دعوة أو إعلان من الهيئة بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية.

## التصرف بغرض التنمية الصناعية

يجوز لأغراض التنمية الصناعية وفي المناطق التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص، طبقاً للخريطة الصناعية، التصرف بدون مقابل أو بمقابل رمزي في العقارات المملوكة للدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة للمصنعين الذين تتوافر فيهم الشروط الفنية والمالية التي يتم تحديدها بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص. ويكون التصرف بدون مقابل أو بمقابل رمزي في الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة بطريق البيع أو الإيجار أو الترخيص بالانتفاع أو الإيجار المنتهي بالتملك. وفي جميع الأحوال، يلتزم المستثمر بتقديم ضمان نقدي أو ما يقوم مقامه إلى

جهة التصرف بما لا يزيد على خمسة في المائة (٥٪) من قيمة التكاليف الاستثمارية للمشروع خلال خمسة عشر يوم عمل تبدأ من تاريخ إعلانته بخطاب مصحوب يعلم الوصول بتوافر الشروط الفنية والمالية في شأنه، وذلك وفقاً للضوابط الآتية:

بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: تقديم خطاب ضمان أو ما يقوم مقامه بنسبة (٥,٢٪) من قيمة التكاليف الاستثمارية للمشروع.

بالنسبة للمشروعات الأخرى: تقديم خطاب ضمان أو ما يقوم مقامه بنسبة (٥٪) من قيمة التكاليف الاستثمارية للمشروع. ويودع الضمان لدى جهة التصرف بالشكل الذي يتفق مع طبيعة الضمان، وذلك بموجب إيصال رسمي مثبتاً به رقم الطلب وتاريخ الإصدار ولا تحسب فائدة على هذا المبلغ، كما تقبل الشيكات المعتمدة من المصارف المسحوبة عليها، وكذلك المسحوبة على مصارف بالخارج بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المعتمدة بالداخل، ويسترد الضمان بعد مرور ثلاث سنوات على بدء الإنتاج الفعلي شريطة التزام المستثمر بشروط التصرف. وفي حالة عدم إتمام التعاقد لسبب يرجع إلى المستثمر يرد إليه الضمان المشار إليه بعد خصم أي مصاريف إدارية تكون قد تكبدتها الهيئة أو الجهة الإدارية المعنية دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية.

**حالات التزام**

يكون التزام بين المستثمرين الصناعيين في حالة زيادة عدد طلبات التخصيص عن قطع الأراضي الصناعية المتوفرة للشروط الصناعي وقت الطلب برعاية وحدة النشاط النوعي، أو زيادة عدد طلبات التخصيص عن عدد المشروعات أو التراخيص المعلن عنها، أو زيادة المشروعات المتماثلة في طبيعة الاستثمار الصناعي وحجمه عن المساحات المتاحة في المنطقة المستهدفة بالاستثمار الصناعي.

**أسس المفاضلة في حالات التزام**

وعند تراحم طلبات المستثمرين الصناعيين بالتعامل على العفارات اللازمة لإقامة مشروعات صناعية، تكون المفاضلة بين من استوفى الشروط الفنية والمالية اللازمة للنشاط الصناعي بنظام النقاط وفقاً للأسس الآتية كلها أو بعضها:

- (١) المواصفات الفنية للمشروع خاصة التكنولوجيا المستخدمة ومدى حداثة،
- (٢) الخبرة السابقة أو الشهرة العالمية، (٣) قدرة المشروع على توفير النقد الأجنبي سواء من خلال تصدير منتجاته للخارج أو توفير بديل محلي لمنتهج يتم استيراده من الخارج، (٤) التكاليف الاستثمارية المتوقعة

المشروع، (٥) العرض المالي المقدم وأسلوب السداد.

وفي حالة تعذر المفاضلة بين المترشحين بنظام النقاط المشار إليه، تجوز المفاضلة بينهم وفقاً لأعلى سعر يقدم منهم، وفي جميع الأحوال يجب أن يتضمن الإعلان أو الدعوة بياناً بالأسس التي تتم المفاضلة بين المترشحين بناءً عليها.

**التسعير**

تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون بتقدير ثمن البيع أو القيمة الإيجارية أو مقابل الانتفاع للعقارات المخصصة لإقامة المشروعات الصناعية، وفي حالة خضوع هذه العفارات لولاية جهة إدارية أخرى، فيتعين على الجهة صاحبة الولاية موافاة اللجنة بالمعلومات والبيانات التي تمكنها من إتمام أعمالها، كما يتم إجراء التقدير بمعرفة الهيئة مباشرة قبل الإعلان أو الدعوة لإقامة مشروعات صناعية أو لدى تقدم المستثمر بطلب تخصيص عقار معين لإقامة نشاط صناعي عليه.

**صلاحية تقدير ثمن البيع أو القيمة الإيجارية أو مقابل الانتفاع**

تستمر لمدة سنة من تاريخ تسليمه للهيئة أو الجهة صاحبة الولاية، وذلك ما لم تطرأ تغييرات اقتصادية تؤثر على هذا التقدير، وتحدد بقرار من مجلس إدارة الهيئة الاتعاب التي تستحقها الهيئة نظير عملية التقدير إذا كانت العفارات خاضعة لولاية جهة إدارية أخرى، على أن يتم سداد هذا المقابل من الجهة صاحبة الولاية عند إتمام إجراءات التقدير.

**لجان البت**

تتولى اللجان المشكلة بموجب المادة ٣٢ من القانون دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين، للتحقق من مدى توافر الشروط الفنية والمالية الموضوعه سلفاً من جانب الهيئة بالتنسيق مع الجهة صاحبة الولاية، على أن يتم البت في هذه الطلبات خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ ورود الرأي الفني من الإدارة المختصة بالهيئة أو الجهة صاحبة الولاية، وتعتمد توصيات هذه اللجان من رئيس الهيئة، ويخطر بالقرار الصادر في الطلب الجهة صاحبة الولاية، والمستثمر، على أن يتضمن الإخطار الإجراءات اللازمة لإتمام عملية التعاقد، ويتم الإعلان عن أسماء المستثمرين الذين تم التخصيص لهم على الموقع الإلكتروني للهيئة، بالإضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى.

**نماذج العقود**

يتولى رئيس الهيئة عرض نماذج مشروعات عقود التصرف في العفارات

بصورها المختلفة أو أي تعديلات تطرأ عليها لاعتمادها من مجلس إدارة الهيئة بعد مراجعتها من مجلس الدولة، وتكون هذه النماذج أساساً للتعاقد بين المستثمر والهيئة. وتشكل بقرار من رئيس الهيئة لجنة برئاسة أحد القانونيين المتخصصين من داخل الهيئة أو خارجها وعضو فني وعضو مالي، تتولى إعداد وتحرير العقد في كل حالة وفقاً لنماذج العقود.

**تغيير الغرض**

يلتزم المستثمر بالغرض الذي تم التصرف في العقار من أجله، ولا يجوز له تغيير الغرض المنصوص عليه في العقد إلا بعد الموافقة الكتابية من الهيئة، وذلك في الأحوال التي تسمح فيها طبيعة العقار وموقعه بهذا التغيير، وبشرط الحصول على موافقة كافة الجهات المعنية على هذا التغيير، على أن يسدد المستثمر ما لا يقل عن ٥٠٪ من الفارق بين القيمة التي تحصل بها على العقار والقيمة السوقية في تاريخ تقديم الطلب وفقاً لما تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون. وتلتزم الهيئة بالرد على طلب المستثمر سواء بالقبول أو الرفض وأسباب القبول أو الرفض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وإخطار المستثمر بذلك، ويعتبر عدم الرد خلال المدة المحددة رفضاً للطلب. وللمستثمر النظم من هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون.

**تعديل البرنامج الزمني**

يتعين على المستثمر الالتزام بمراحل البرنامج الزمني المحدد لتنفيذ المشروع، والحصول على كافة التراخيص الموافقات والبدء في التشغيل الفعلي للمشروع في الموعد المتفق عليه بحسب شروط التعاقد، ويجوز بناءً على موافقة كتابية من الهيئة، وفي ضوء المبررات التي يقدمها المستثمر، منحه مهلة إضافية لإتمام تنفيذ المشروع، وذلك في الحالات وبالشروط وبعد سداد التكاليف المعيارية التي يصدر بتحديد قرار من مجلس إدارة الهيئة.

**حالات فسخ العقد واسترداد العقار**

تتمثل المخالفات الجوهرية التي يترتب عليها فسخ العقد امتناع المستثمر دون سند عن إزالة المباني المنشأة بالمخالفة للضوابط والرسومات التنفيذية المعتمدة لإقامة المشروع الصناعي المنصوص عليها ببنود العقد، أو البدء في الإنتاج الفعلي للمشروع خلال المدة المنصوص عليها ببنود العقد أو الالتزام بالبرنامج الزمني، وتتولى الهيئة من خلال موظفيها المتخصصين متابعة مراحل تنفيذ البرنامج الزمني لإقامة منشآت المشروع الصناعي، وتقديم تقارير دورية لرئيس الهيئة بما

تسفر عنه أعمال المتابعة من مخالفات، وفي حالة وجود مخالفات يتم إنذار المتعاقد بإزالة أسباب المخالفة في موعد أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ الإنذار، وإلا تفسخ الهيئة العقد وتسحب العقار من المستثمر مع تحميله المصروفات اللازمة لذلك، على أن يكون استرداد العقار بموجب قرار مسبب من رئيس الهيئة، ويتم إخطار المستثمر بهذا القرار، الذي يجوز التظلم منه طبقاً لإجراءات المقررة بالقانون وهذه اللائحة.

**الغاء التخصيص**

يتعين على صاحب الشأن في حالة الغاء التخصيص أن يزيل جميع المنشآت التي يكون قد أقامها خلال سنتين يوماً من تاريخ إخطاره بذلك، وإلا قامت الهيئة بإزالتها على نفقته، وفي جميع الأحوال لا ترد أي مستحقات لصاحب الشأن إلا بعد الانتهاء من إزالة هذه المنشآت وإعادة الحال إلى ما كانت عليه. ويجوز للهيئة الإبقاء على المنشآت التي أقيمت على الأرض طبقاً لقواعد الالتصاق بحسن نية المنصوص عليها في القانون المدني.

**التنازل عن العقار**

يحظر التنازل عن العقار كله أو جزء منه، قبل انتقال الملكية إلى المستثمر، إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الهيئة في الحالات وبالشروط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة. ويعد تنازلاً كل إجراء من شأنه نقل ملكية العقار أو جزء منه بمقابل أو بدون مقابل أو منح حق الانتفاع به أو تعديل حصص الشركاء في شركة المشروع

أو الدخول بالعقار كحصة عينية في رأس مال شركة أخرى.

**شروط قبول التنازل**

يشترط لقبول طلبات التنازل عن العفارات المخصصة لإقامة المشروعات الصناعية الحصول على كافة التراخيص والموافقات اللازمة لإقامة المشروع والبدء في تشغيله فعلياً، وسداد كامل ثمن الأرض، والتكاليف المعيارية التي يقرها مجلس إدارة الهيئة نظير التنازل، بالإضافة إلى التزام المتنازل إليه بالغرض المخصص له العقار والبرنامج الزمني لتنفيذ المشروع، فضلاً عن التزام المتنازل إليه بتنفيذ كافة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بالمتنازل.

**المطور الصناعي**

يجوز للهيئة أن تطرح للمطورين الصناعيين بعض الأراضي الصناعية الخاضعة لولايتها أو لولاية أي جهة إدارية أخرى بالتنسيق مع الجهة صاحبة الولاية، وفقاً لعقود تسمى «عقود المطور الصناعي»، حيث تتولى شركة المطور الصناعي تطوير وترقيق وإدارة وترويج المنطقة الصناعية المخصصة لها وإدارتها والتصريف فيها للمستثمرين الصناعيين والأسعار وفقاً للشروط التي يتم الاتفاق عليها مع الهيئة في عقد المطور الصناعي.

**كراسة مستندات الطرح للمطورين الصناعيين**

تضع الهيئة كراسة خاصة بمستندات الطرح للمطورين الصناعيين، تشمل

الشروط العامة والخاصة ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية المطلوبة والبيانات الأساسية للمنطقة المطلوب تميمتها وتطويرها وصور التصريف فيها وطريقة السداد وقواعد المفاضلة في حالة التزام، وتلتزم شركة المطور الصناعي بالبرنامج الزمني الذي تضعه الهيئة لإقامة وتشغيل المنطقة الصناعية، سواء فيما يتعلق بأعمال التعاقدات والمشتريات للخدمات والبنية التحتية أو أعمال التشييد والبناء والبيع أو تشغيل المرافق والخدمات.

**الشروط الواجب توافرها في الشركات التي تباشر نشاط المطور الصناعي**

أن تتخذ الشركة شكل شركة مساهمة مصرية، ولا يقل رأسمال الشركة المصدر عن القيمة التي تحددها كراسة الطرح بحسب مساحة وموقع المنطقة المطلوب تميمتها وتطويرها، وأن يكون من بين أغراض الشركة تنمية وتطوير المناطق الصناعية، وأن يتوافر في القائمين على إدارة الشركة الخبرة والكفاءة اللازمة لعملها.

**ردود أفعال وسائل الإعلام**

حظيت اللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية باهتمام إعلامي غير مسبوق من كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وذلك لأهمية اللائحة في تعزيز الاستثمار في القطاع الصناعي وخلق بيئة مواتية أمام المستثمرين المصريين والأجانب.

تم نشرها في الجريدة الرسمية

**اليوم .. بدء العمل باللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية**

كتبت: د. نجلاء الرفاعي

نشرت الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية» في ١٤ يونيو ٢٠١٨، رقم ٢٠١٨/٢٠١٨، اللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية، وهي من إعداد وزارة التجارة والصناعة المصرية، وذلك في إطار تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، القاضي بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تنظيم عمل الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ويحدد اختصاصاتها، ويضع القواعد والضوابط الخاصة بعملها، ويحدد إجراءات التخصيص وتحديد قاعدتها، ويحدد إجراءات الموافقات والقرارات التي تتخذها الهيئة، ويحدد القواعد والضوابط الخاصة بعملها، ويحدد إجراءات الموافقات والقرارات التي تتخذها الهيئة، ويحدد القواعد والضوابط الخاصة بعملها.

بدء العمل باللائحة الجديدة لهيئة التنمية الصناعية

كتبت: محمد العزاوي

نشرت الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية» في ١٤ يونيو ٢٠١٨، رقم ٢٠١٨/٢٠١٨، اللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية، وهي من إعداد وزارة التجارة والصناعة المصرية، وذلك في إطار تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، القاضي بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تنظيم عمل الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ويحدد اختصاصاتها، ويضع القواعد والضوابط الخاصة بعملها، ويحدد إجراءات التخصيص وتحديد قاعدتها، ويحدد إجراءات الموافقات والقرارات التي تتخذها الهيئة، ويحدد القواعد والضوابط الخاصة بعملها.

بدء العمل باللائحة التنفيذية لقانون التنمية الصناعية. اليوم

كتبت: محمد مصطفى حافظ

نشرت الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية» في ١٤ يونيو ٢٠١٨، رقم ٢٠١٨/٢٠١٨، اللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية، وهي من إعداد وزارة التجارة والصناعة المصرية، وذلك في إطار تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، القاضي بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تنظيم عمل الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ويحدد اختصاصاتها، ويضع القواعد والضوابط الخاصة بعملها، ويحدد إجراءات التخصيص وتحديد قاعدتها، ويحدد إجراءات الموافقات والقرارات التي تتخذها الهيئة، ويحدد القواعد والضوابط الخاصة بعملها.

ب 55 مادة.. قانون «التنمية الصناعية» يدخل حيز التنفيذ

كتبت: محمد العوضي

يبدأ العمل بالقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تنظيم عمل الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ويحدد اختصاصاتها، ويضع القواعد والضوابط الخاصة بعملها، ويحدد إجراءات التخصيص وتحديد قاعدتها، ويحدد إجراءات الموافقات والقرارات التي تتخذها الهيئة، ويحدد القواعد والضوابط الخاصة بعملها.

إصدار اللائحة التنفيذية للتنمية الصناعية

نيفين جامع: بدء العمل باللائحة الجديدة اعتباراً من اليوم

كتبت: رشا مكي

نشرت الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية» في ١٤ يونيو ٢٠١٨، رقم ٢٠١٨/٢٠١٨، اللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية، وهي من إعداد وزارة التجارة والصناعة المصرية، وذلك في إطار تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، القاضي بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تنظيم عمل الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ويحدد اختصاصاتها، ويضع القواعد والضوابط الخاصة بعملها، ويحدد إجراءات التخصيص وتحديد قاعدتها، ويحدد إجراءات الموافقات والقرارات التي تتخذها الهيئة، ويحدد القواعد والضوابط الخاصة بعملها.

14,9 ألف مصنع تقود قاطرة الاقتصاد الوطني في 149 منطقة صناعية و2,3 مليون عامل

نشرت الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية» في ١٤ يونيو ٢٠١٨، رقم ٢٠١٨/٢٠١٨، اللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية، وهي من إعداد وزارة التجارة والصناعة المصرية، وذلك في إطار تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، القاضي بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تنظيم عمل الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ويحدد اختصاصاتها، ويضع القواعد والضوابط الخاصة بعملها، ويحدد إجراءات التخصيص وتحديد قاعدتها، ويحدد إجراءات الموافقات والقرارات التي تتخذها الهيئة، ويحدد القواعد والضوابط الخاصة بعملها.

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعات الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة. مدة صلاحية العلامة امان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. إجمالي عدد المصانع التي تقدمت لمركز تحديث الصناعة وتعاقبت للحصول على العلامة ٣٢٥ مصنع، إجمالي المصانع التي تم تقييمها ٢٧١ مصنع، وإجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢١٩ مصنع، وتم رفض ٥٢ مصنع لم يتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يظهر نقاط عدم التطابق وفرص التحسين المتاحة حتى يتسنى لهم العمل على معالجتها وتقديم مره أخرى ٢٣ مصنع بطلبات للمركز بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم، ويتم حاليا تحديد مواعيد زيارة لعدد ٥٤ مصنع فور تأكيد جاهزيتهم لإستقبال لجنة التقييم.

**MIDO**  
COATINGS  
SINCE 1979

**المجموعة الدولية للدهانات الحديثة - ميدو**

تاريخ التأسيس: 1979  
تاريخ الحصول على العلامة: 2016  
عدد الأفرع: 10

نوع المنتج: تصنيع كافة أنواع الدهانات ومنتجات الطلاء عالية الجودة للأغراض المتعددة.  
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير  
الموقع الإلكتروني: <http://www.midoco.com>

تأسست الشركة عام 1979 كشركة رائدة في تطوير وإنتاج وتوزيع المنتجات الكيميائية المتخصصة للعديد من مجالات التطبيق في السيارات والديكور والدهانات وطلاء الأخشاب والمعاجين والعديد من المنتجات الصناعية المختلفة. تلتزم ميدو بسياسة "رضاء العملاء التام" من خلال تصميم وتصنيع وتوريد منتجات الدهانات وطلاء عالية الجودة وتزويدهم بها في الوقت المحدد.  
المنشأة حاصلة على شهادات الجودة: ISO 9001, ISO 14001, ISO 45001, ISO 17025

**BETA ELECTRIC**  
بيتا اليكترىك

**بيتا اليكترىك للصناعات**

تاريخ التأسيس: 2016  
تاريخ الحصول على العلامة: 2020  
عدد الأفرع: 1

نوع المنتج: تصنيع وتجميع وبيع لوحات توزيع الكهرباء وقواطع التيار المقنونة والكونكتاتورز.  
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير  
الموقع الإلكتروني: <http://www.betaelectric.co>

بدأت بيتا اليكترىك أعمالها مع لوحات المفاتيح في مصنعها الخاص الذي تم إنشائه في 2010. تنتج بيتا اليكترىك اليوم الألواح وقواطع الدائرة المصنوبة وقواطع الدائرة المصغرة وموصلات L/V ومحولات التيار المنخفض الجهد وجميع مكونات المفاتيح الكهربائية ذات الجهد المنخفض. وتهدف بيتا اليكترىك التي تركز على مفهوم إدارة الجودة الشاملة إلى أن تكون من العلامات التجارية الرائدة في الشرق الأوسط وأفريقيا على المدى القصير والمتوسط والطويل.  
المنشأة حاصلة على شهادة الجودة: ISO 9001:2015

**medic**  
Egypt for medical clothes

**شركة مصر للملابس الطبية - ميديك**

تاريخ التأسيس: 1987  
تاريخ الحصول على العلامة: 2017  
عدد الأفرع: 2

نوع المنتج: الملابس الطبية المعقمة للأطباء والمرضى وأغطية الرأس والكمامات الجوانتي الجراحى ومفارش العمليات الجراحية والأوفر شوز ورولات التعقيم.  
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير  
الموقع الإلكتروني: <https://medic.com.eg>

مصر للملابس الطبية - ميديك واحدة من الشركات الرائدة في الشرق الأوسط المتخصصة في تصنيع الملابس والمستلزمات الطبية المتنوعة. تلتزم الشركة بإنشاء وصيانة نظام إدارة جودة موثق يلبي متطلبات المعيار الدولي لائتمة إدارة الجودة وأيضا تأمين الوسائل التكنولوجية الكافية في مجال إنتاج الملابس الطبية وتوفير الكفاءات البشرية والإلتزام بالتحسين المستمر للمنتجات والخدمات والتواصل الدائم مع العملاء والأطراف المعنية الأخرى لضمان فهم متطلباتهم وتبنيها بأعلى مستويات الجودة.  
المنشأة حاصلة على شهادات الجودة: EEC / 42/ISO 9001:2015, ISO 13485, MDD 93

**LINK**  
لينك بنز

**الناجي للأدوات الكتابية**

تاريخ التأسيس: 1986  
تاريخ الحصول على العلامة: 2018  
عدد الأفرع: 1

نوع المنتج: الأقلام الجاف والماركر والأغطية والعبوات البلاستيكية.  
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير  
الموقع الإلكتروني: <http://www.linkpens.com>

تأسست شركة الناجي للأدوات الكتابية - لينك عام 1989 وتعتبر من رواد صناعة الأدوات الكتابية والبلاستيكية في جمهورية مصر العربية وكذلك من كبار مصدري الأدوات الكتابية والبلاستيكية في الشرق الأوسط.  
المنشأة حاصلة على شهادة الجودة: ISO 9001:2015

**United Industrial Co.**  
for metals products

**الشركة الصناعية المتحدة للمعادن**

تاريخ التأسيس: 1965  
تاريخ الحصول على العلامة: 2017  
عدد الأفرع: 2

نوع المنتج: تصنيع كبوت ورفرف السيارة، ظهر كابينة السيارة، ظهر الصالة، وحدة كومبروسر تكييف منزلي، الجسم المعدني للتكييف الصحراوي، لوحات كهربائية، شاسيهات لوحات كهربائية.  
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير  
الموقع الإلكتروني: <https://unitedformetals.com>

تقوم الشركة بتشكيل وتشغيل المعادن كصناعات مغذية لصناعة السيارات، الأجهزة المنزلية والكهربائية ومزودة بأحدث التقنيات الصناعية والأساليب الإنتاجية التي توصلها لتكون رائدة في مجالها وتعمل الشركة مع عدد من العملاء الأساسيين مثل شركات جنرال موتورز، جوار أوتو، مرسيدس، ميرابو كارير، إلكتروستار، ABB.  
المنشأة حاصلة على شهادات الجودة: ISO9001:2015, IATF 16949 : 2016

**M.A.S**  
Serafi

**ماس للصناعة - الصرفي**

تاريخ التأسيس: 2007  
تاريخ الحصول على العلامة: 2021  
عدد الأفرع: 2

نوع المنتج: تصنيع مفصلات وأقفال خاصة بالغرف والسيارات المبردة وأطواق التراميل وهوكات اللحوم وبعض الأجزاء المعدنية الخاصة بالأجهزة المنزلية.  
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير  
الموقع الإلكتروني: <http://www.serafiindustries.com>

تأسست ماس للصناعة - الصرفي عام 2007، وتعتبر من الشركات الرائدة في صناعة مفصلات وأقفال غرف التبريد والسيارات المبردة وخطافات تعليق اللحوم وماسكات الأبواب وغيرها من الإستاتلس والحديد، كما تقوم بتصنيع الأجزاء المعدنية الخاصة بشركات المحمول كإبواب الكهرباء ومجاري الأبواب الإستاتلس والحديد الخاصة بأبواب عربات مترو الأنفاق.  
المنشأة حاصلة على شهادة الجودة: ISO 9001:2015



# جهود كبيرة للمنظمات الدولية لدعم الاقتصاد العالمي لمواجهة ندائيات جائحة كورونا

المصدر: الموقع الإلكتروني لصندوق النقد والبنك الدولي

٤- الأولوية للنساء والشباب حيث يركز نحو ٩٠٪ من البرامج على النوع الاجتماعي، وتبني البرامج التي تخدم النساء في الغالب مهارات المشاركات وتعزز ثقتهن من خلال التدريب والتوجيه. ويستهدف ٦٤٪ من البرامج الشباب، ويتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق نتائج أفضل من حيث توفير الوظائف سواء العمل بأجر أو العمل الحر، كما يعمل ٨٢٪ من البرامج، البالغ عددها ١٢٥ برنامجاً، التي تخدم الشباب على تعزيز فرص العمل عن طريق الجمع بين التدريب والتوجيه مع تيسير العمل بأجر أو تقديم الدعم المالي للشركات.

٥- برامج الشمول الاقتصادي تقدم حزمة متكاملة من التدخلات للتصدي للقيود العديدة التي يواجهها أكثر الأشخاص حيث تتضمن البرامج الأكثر شيوعاً التحويلات، والتدريب على اكتساب المهارات، والتوجيه، وتيسير الخدمات المالية

مع ضمان استفادة السياسات المفاجآت والفرص الإيجابية. استباق التداعيات وتخفيف وطأتها حيث أبرزت الجائحة مدى الترابط المتبادل على مستوى العالم، فالأحداث التي تقع في أحد البلدان يمكن أن يكون لها آثار هائلة عبر مختلف البلدان، والتباين بين مسارات التعافي يمكن أن يكشف آثار العودة إلى السياسات العادية

تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال فهم الاستدامة الاقتصادية من منظور أشمل، فالحفاظ على الاستقرار المالي عبر الفترات الزمنية أمر ضروري لتحقيق الاستدامة الاقتصادية

تبنى منهج موحد في تقديم المشورة بشأن السياسات حيث يمثل التحدي الأساسي في الموازنة بين الأولويات المتنافسة بين الدول، حيث بادرت البلدان الأعضاء خلال الجائحة باستخدام مجموعة متنوعة من أدوات السياسات في آن واحد واقتضى ذلك عملية معيارية دقيقة وفهما عميقاً لأوجه التكامل.

ثانياً: البنك الدولي وفيما يتعلق بجهود البنك الدولي لمواجهة جائحة كورونا فقد نفذ البنك برامج الشمول الاقتصادي الذي يعد جزءاً أساسياً من مجموعة أدوات السياسات للتخفيف من آثار الجائحة، وضمان الأمن الغذائي، ودعم الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط. وقد تضمن برنامج الشمول الاقتصادي محاور أساسية:

١- تنوع برامج الشمول الاقتصادي مما يحفز مخططي البرامج وضع الأولويات

لا تزال في معركة مع الجائحة مع تجنب التفهق الاقتصادي؟ تحديث إطار الرقابة لدى الصندوق لمواجهة هذه التغيرات، تتطور مشورة الصندوق بشأن السياسات، حيث ان هناك أربع أولويات استوجّه رقابة الصندوق في المستقبل والتي تشمل:

التصدي للمخاطر وأوجه عدم اليقين حيث سيتم إجراء تقييم أفضل لمجموعة من النتائج الممكنة، ومن شأن هذا التقييم أن يساعد على التأهب لسيناريوهات أسوأ من تلك المتوقعة،

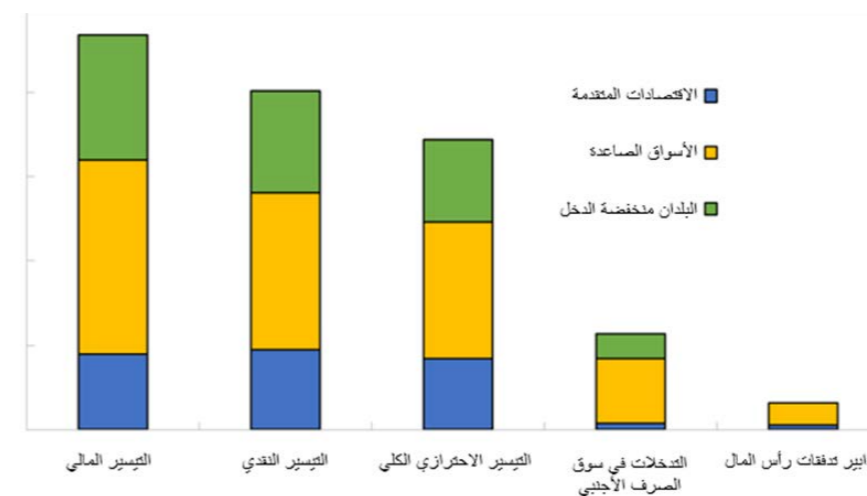
أولوية قصوى. يتعين الآن على صناعات السياسات أن يتغلبوا على أزمة كوفيد-١٩، وذلك في المقام الأول بانقاذ الأرواح ومستويات الدخل، وبضمان تعاف مستدام وتجنب الإصابات بأثار اقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف، يجب عليهم الإجابة على عدد من الاسئلة تشمل: كيف ينبغي معاربة السياسات للحفاظ على الدعم الملائم مع ضمان الاستقرار واستمرار النمو؟ وكيف يمكن إدارة التعافي الاقتصادي الذي يتسم بمساراته المتباينة وغير المتزامنة بحيث تتمكن البلدان التي

تقوم المنظمات الاقتصادية الدولية متمثلة في صندوق النقد والبنك الدولي بدور محوري لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) على مختلف الاقتصادات العالمية وذلك من خلال دعم برامج الاستقرار الاقتصادي وبصفة خاصة الدول النامية وتوفير برامج دعم وتمويل غير مسبوقه لمساعدة الاقتصادات العالمية على التعافي من الآثار السلبية للجائحة

أولاً: صندوق النقد الدولي:

يعمل صندوق النقد الدولي على الاستجابة للتحديات الماثلة أمام السياسات في الاقتصاد العالمي لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا «كوفيد-١٩» من خلال تقديم المشورة والرقابة المنتظمة بشأن السياسات المطبقة بالدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بسلامة اقتصادات الدول وقضايا النقد وسعر الصرف والقضايا المالية

عالم سريع التغير محفوف بالتحديات الجديدة والقديمة تمثل جائحة كورونا «كوفيد-١٩» نقطة تحوّل في القرن الحادي والعشرين، فقد كشفت الجائحة النقاب عن مخاطر وتداعيات جديدة، فقد كانت أفاق التغير موجودة حتى قبل تفشي الجائحة، فالعالم يزداد تباطؤاً يوماً بعد يوم، واتجاهات التحول الرقمي أخذت في التسارع، ومعالجة تغير المناخ أصبحت الآن



المصدر: مسح سياسات الاستجابة لجائحة كوفيد-19، صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات "الراصد المالي" المعنية بتدابير المالية العامة للقدرة استجابة لجائحة كوفيد-19.

صندوق النقد الدولي



• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والسويد خلال عام ٢٠١٩ نحو ٧٣٤ مليون دولار .



• حققت الصادرات المصرية من المنتجات الجلدية نحو ٥٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ وتضمنت أهم الاسواق المستوردة لمنتجات الجلود إسبانيا بقيمة ١٤ مليون دولار والصين بقيمة ١٠ مليون دولار والهند بقيمة ٦ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٥ مليون دولار والبرتغال بقيمة ٥ مليون دولار.



• أجرت مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر أبريل الماضي ٨٢٩ حملة تفتيشية على المصانع والمراجل والآلات الحرارية، كما أجرت ١٤٥٢ دراسة فنية متخصصة تضمنت دراسة ٢٠٢ فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك و١٢٤١ دراسة فنية متنوعة و٩ دراسات مستلزمات انتاج.

قامت مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر أبريل الماضي بمنح ترخيص لـ ٢٩٦ مرآج بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٨٧ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) وإجراء ٢٤ حملة رقابية موسمية، والتفتيش على عدد ١٠٦ مصنع متنوع، والرد على ٢٧ شكوى من خلال وحدة دليل خدمة المواطن.

حققت صادرات القطاعات الطبية بمشتقاتها من دواء ومستلزمات طبية ومستحضرات تجميل خلال الربع الأول من العام الجاري ١٧٦ مليون دولار مقابل ١١٨ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع ٤٧٪.

• حققت الصادرات المصرية غير البترولية زيادة بنسبة ١١٪ خلال الـ ٤ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ حيث بلغت ٩ مليار و ٨٠٠ مليون دولار مقارنة بنحو ٨ مليار و ٨٥٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠.



• تضمنت قائمة أكبر القطاعات التصديرية المصرية خلال الـ ٤ أشهر الأولى من العام الجاري قطاع الصناعات الطبية بقيمة ٢٣٦ مليون دولار مقارنة بـ ١٤٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بزيادة بلغت نسبتها ٦٠٪ وقطاع الصناعات اليدوية بقيمة ٩٣ مليون دولار مقارنة بـ ٦١ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٥٣٪ وقطاع الصناعات الهندسية بقيمة ٩٦٩ مليون دولار مقارنة بـ ٦٥٥ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٤٨٪ وقطاع صناعة الجلود والأحذية بقيمة ٢٨ مليون دولار مقارنة بـ ٢٠ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٤٠٪ وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة ٥٨٦ مليون دولار مقارنة بـ ٤٣٣ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٣٥٪.

• استحوذت أسواق ٥ دول على نسبة ٣٠,١٪ من إجمالي الصادرات المصرية شملت الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٦٧٦ مليون دولار وتركيا بقيمة ٦٥١ مليون دولار والسعودية بقيمة ٦٣٣ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٥٨٦ مليون دولار ومالطا بقيمة ٤٠٦ مليون دولار.

• استحوذت أسواق ٥ دول على نسبة ٤١,٢٪ من إجمالي الواردات المصرية في الخارج شملت الصين بقيمة ٤ مليار و ١٠٩ مليون دولار والولايات المتحدة بقيمة ٢ مليار و ٩٨٨ مليون دولار وألمانيا بقيمة مليار و ٣٤٥ مليون دولار وروسيا الاتحادية بقيمة مليار و ١١٨ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٨٧٧ مليون دولار.

• حققت الصادرات المصرية لقطاع الطباعة والتغليف والورق خلال الـ ٤ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ نحو ١١٠ مليون دولار وكانت اهم الدول المستقبلية لصادرات المصرية دولة السعودية بقيمة ١٤ مليون دولار والسودان بقيمة ١١ مليون دولار وكينيا بقيمة ٩ مليون دولار وليبيا بقيمة ٩ مليون دولار والولايات المتحدة الامريكية بقيمة ٨ مليون دولار .





## مجلس الوزراء : بدء تسجيل بيانات المنتمين بين وحدات الجهاز الإداري للدولة إلكترونياً تمهيداً لنقلهم



بمختلف وحدات الجهاز الإداري بالدولة، حيث يمكنهم التسجيل على الرابط : <http://seconded.caoa.gov.eg> ، وذلك عبر إدخال عدة بيانات منها البيانات الأساسية للموظف، ومحل سكنه، وبيان حالة وظيفية، وتاريخ بدء النذب بعد قانون الخدمة المدنية الصادر برقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذت بشأن نقلهم -إن وجدت-، وذلك حتى يتسنى للجهاز حصر البيانات الخاصة بهم والتنسيق مع الجهات المعنية للنظر فيما يمكن اتخاذه بشأنهم من إجراءات تسهم في استقرار أوضاعهم الوظيفية والأسرية.

وأضاف أنه سبق للجهاز وأن أصدر الكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ٢٠٢٠، المتعلق بالقواعد التي يتعين مراعاتها عند انتهاء مدة السنوات الأربع على النذب الكلي للموظف من وحدة إلى أخرى، والذي أكد فيه على التزام الجهة المنتدب منها الموظف والأخرى المنتدب إليها اتخاذ اللازم قانوناً، لتيسير إجراءات نقله إليها، طالما انقضت مدة السنوات الأربع على النذب، واستمرت حاجة العمل بالجهة المنتدب إليها الموظف، وطلبت اتخاذ إجراءات نقله إليها، متى توافرت رغبة الموظف في النقل، مشيراً إلى أن الكتاب الدوري أكد أنه يتمتع على الجهة المنتدب منها الموظف إصدار قرار

والجدير بالذكر، أن التعديل الأخير لقانون الجهاز يخول له دراسة الاحتياجات من العاملين في مختلف المهن والتخصصات بالاشتراك مع الجهات المختصة، ووضع نظم اختيارهم وتوزيعهم وإعادة توزيعهم، لشغل الوظائف على أساس الصلاحية وتكافؤ الفرض، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء نقل العاملين فيما بين الجهات المختلفة بعد دراسة الجهاز، وأخذ رأي وزارة المالية، مع استطلاع رأي الجهتين المنقول منها وإليها، وبمراعاة احتفاظ العامل المنقول بذات مستحقاته المالية التي كان يتقاضاها قبل النقل، أو تقاضي أجر الوظيفة المنقول إليها أيهما أكبر.

أعلن المستشار نادر سعد، المتحدث الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، بدء عمل الموقع الإلكتروني الذي أنشأه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لتسجيل بيانات المنتمين بين وحدات الجهاز الإداري للدولة، حتى يتمكن الجهاز من دراسة نقل من مر على انتدابه ٤ سنوات إلى الوحدة المنتدب إليها، حال استمرار حاجتها له، وتوافرت رغبة الموظف في النقل. وتأتي هذه الخطوة في ضوء اتجاه الحكومة نحو التحول الرقمي واستخدام وإدارة البيانات والمعلومات وميكنة العمل الحكومي، الأمر الذي سيسهم بدوره في تيسير مهمة صانع القرار، حيث حرصت الحكومة على تكليف الجهاز بتنفيذ المشروع القومي لتحديث الملف الوظيفي الإلكتروني، والذي قطع فيه الجهاز شوطاً كبيراً، ويهدف إلى الوصول لقاعدة بيانات دقيقة وشاملة للعاملين، وإعداد ملف إلكتروني لكل موظف على حدة، إلى جانب وضع خريطة للطاقت البشرية الموجودة بالجهاز الإداري، من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الطاقات والعمل على تطوير ورفع كفاءتهم.

ومن جانبه، أوضح الدكتور صالح الشيخ، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن إطلاق قاعدة البيانات يأتي في إطار استمرار الجهود الخاصة بتيسير أمور المنتمين

## النسوية لـ ١١٣٩ موظفاً في ١٦ وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة

عليه الموظف. وفقاً للمادة ١٨٩ من قانون الخدمة المدنية ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولانحته التنفيذية فإنه يجوز للسلطة المختصة إعادة تعيين الموظف قبل العمل بأحكام القانون والحاصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة وتأتي شروط التسوية كالتالي :

- أن يكون الموظف من المعيّنين قبل العمل بأحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لعام ٢٠١٦ أي قبل ٢ نوفمبر ٢٠١٦.

- أن يحصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة.

- أن يكون الموظف قائماً بالعمل عند تقديم الطلب بإعادة التعيين.

أعلن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عن الانتهاء من إعادة التعيين بالمؤهل الأعلى والمعروف بـ«النسوية» لعدد ١١٣٩ موظفاً في ١٦ وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة، وذلك خلال شهر أبريل الماضي، وقام الجهاز بإرسال موافقته إلى وزارة المالية لإتخاذ إجراءات التسوية.

أوضح الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عدة شروط للنسوية أو إعادة التعيين للموظف وفقاً للمادة ١٨٩ من قانون الخدمة المدنية ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولانحته التنفيذية بهدف رفع درجته الوظيفية إضافة الحوافز المالية المقررة للمؤهل الحاصل

عنه الموظف. وفقاً للمادة ١٨٩ من قانون الخدمة المدنية ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولانحته التنفيذية فإنه يجوز للسلطة المختصة إعادة تعيين الموظف قبل العمل بأحكام القانون والحاصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة وتأتي شروط التسوية كالتالي :

- أن يكون الموظف من المعيّنين قبل العمل بأحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لعام ٢٠١٦ أي قبل ٢ نوفمبر ٢٠١٦.

- أن يحصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة.

- أن يكون الموظف قائماً بالعمل عند تقديم الطلب بإعادة التعيين.

## الإنهاء من تدريب ٩٤٢ موظفاً مرشحاً للانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة

والتي تشمل الموارد البشرية، وتدريب العاملين بإدارة التعاقدات، وتدريب العاملين بالشئون القانونية، ويتم التنسيق في هذه البرامج مع الوزارات والأجهزة المعنية كل فيما يخصه، كما تشمل حزمة برامج التطبيقات من خلال تدريب عملي على كيفية إجابة استعمال التطبيقات المقرر تعميمها في العاصمة الإدارية الجديدة بحيث يكون الموظفون المنتقلون على دراية كاملة قبل الانتقال بكيفية تشغيل واستخدام هذه البرامج.

ولفت إلى أن أهم الشروط الواجب توافرها بالموظف المنتقل للعاصمة الإدارية الجديدة وتشمل :

- الالتزام والانضباط والرغبة للتطور والتعلم المستمر وأن يكون الموظف لديه مهارة في مجال تخصصه ومجيداً لإحدى اللغات الأجنبية وإجادة اللغة العربية، مشيراً إلى أنه من المقرر انتهاء تدريب العاملين المنتقلين بنهاية يونيو ٢٠٢١ .

الحكومة ومكافحة الفساد، فضلاً عن المهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي. وأضاف أن الخطة تضم أيضاً تدريب الموظفين المرشحين على حزمة برامج الجدارات والتي تبنى على أساس نتائج تقييم الجدارات السلوكية التي قامت بها وزارة التخطيط، وفي هذا الإطار تم الانتهاء من إعداد «كارت» تدريبي لكل موظف مرشح للانتقال، بحيث يكون التدريب مستجيباً للاحتياجات من الجدارات السلوكية التي تم التقييم على أساسها، وعليه سيتم تدريب من يحتاج إلى جدارة معينة وفقاً للتقييم، وتشمل هذه الجدارات السلوكية كلا من: الدافعية للإنجاز، والالتزام الوحداني، وكفاءة الاتصال، وكفاءة التعامل مع الواقع، وكفاءة الأداء، والانفتاح على الخبرة، والثقة بالنفس، والعمل الجماعي، واتخاذ القرار، وإدارة الوقت.

وأوضح رئيس الجهاز أن الخطة التدريبية تشمل أيضاً حزمة البرامج التخصصية،

أعلن الدكتور صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الانتهاء من تدريب ٩٤٢ آلاف و ٩٤٢ موظفاً مرشحاً للانتقال إلى العاصمة الإدارية من الوزارات والجهات المختلفة وذلك خلال شهر أبريل الماضي، وذلك وسط إجراءات احترازية مشددة للوقاية من فيروس كورونا.

وقال رئيس الجهاز إن الخطة التنفيذية لتدريب موظفي الجهاز الإداري للدولة المرشحين للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة تشمل، حزمة برامج أساسية والتي تقدم لكل المرشحين، وتشمل تزويد الموظفين بالموضوعات المتعلقة برفع الوعي الوطني وباللياقة الوظيفية، ومفاهيم وأبعاد الأمن القومي، وتحديات الأمن القومي المصري، وشرح مفهوم حروب الجيل الرابع، ومقومات نجاح الدولة، ونطاقات الأمن القومي، والتوعية بمؤسسات الدولة المصرية والمشروعات الكبرى التي يتم تنفيذها في المجالات المختلفة، ومفاهيم

## شروط إسندقاق الحصول على العلاوة التشجيعية

نشر الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، شروط إسندقاق الحصول على العلاوة التشجيعية ، وذلك في إطار حملة التوعية التي يقوم بها الجهاز للتعريف بقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ، حيث وتقدر العلاوة التشجيعية بـ ٥٪ من الأجر الوظيفي ، ويأتي تاريخ إسندقاقها وفقاً للقرار الصادر من السلطة المختصة ، ومن أهم شروطها الحصول على العلاوة التشجيعية :

- ألا تمنح للموظف أكثر من مرة كل ثلاثة أعوام .

- أن تكون كفاية الموظف بمرتبة كفاء على الأقل عن العاملين الآخرين .

- ألا يزيد عدد الموظفين الذين يمنحون العلاوة على ١٠٪ من عدد الموظفين في وظائف كل مستوى من كل مستوى من كل مجموعة نوعية على حدة .

- وتتضمن معايير المفاضلة في حالة التزاحم ما يلي :

- الأعلى في مرتبة الحصول على تقويم

الأداء في السنتين الأخيرتين من حيث الأعلى في مجموع الدرجات ، والأقدم في ذات المستوى الوظيفي .

وفيما يتعلق بالإجراءات الخاصة للحصول عليها فتعرض الإدارة العامة للموارد البشرية على لجنة الموارد البشرية أو السلطة المختصة بحسب الأحوال بيانا بالموظفين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون وفي الحدود المبينة به .



## قطاع الطباعة والتغليف .... صناعات نكاملية نسهم في زيادة جودة ونافسية المنتجات المصرية بالسوقين المحلي والعالمي



يعتبر قطاع الطباعة والتغليف والورق واحد من أهم الصناعات التكميلية لكافة القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الصناعات الغذائية والدوائية والكيميائية وقطاعات السياحة والتعليم حيث تعد جزءاً لا يتجزأ من العملية التصنيعية وخروج المنتج النهائي.

يمثل قطاع الطباعة والتغليف حلقة وصل بين مراكز الإنتاج والاستهلاك، ويتم بواسطته تجهيز المنتجات بصورة مناسبة توافق المعايير العالمية لضمان نقلها وتخزينها بالخطوات الصحية، إلى جانب حمايتها من المؤثرات البيئية ومخاطر التعبئة والنقل والتخزين . ويتضمن القطاع عدداً من المجالات الأساسية تشمل الطباعة وإنتاج الورق والتغليف ، ومنتجات التعبئة والتغليف الورقية ومنتجات التعبئة والتغليف البلاستيكية ومنتجات التعبئة والتغليف المعدنية والإنتاج التجاري والكتب والصحف والمجلات .

وتعتبر مصر ثالث أكبر سوق لمنتجات التعبئة والتغليف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أن هناك ما يقرب من ٦ آلاف منشأة ما بين صغيرة أو كبيرة الاستثمارات تعمل في القطاع وتصل حجم استثمارات القطاع إلى ٤ مليارات جنيه .

وتستهدف الدولة الارتقاء بصناعات القطاع وبصفة خاصة لأسواق دول القارة الأفريقية والذي يعد سوقاً واعداً أمام صادرات القطاع، حيث أن هناك فرص جيدة أمام المنتج المصري بأسواق القارة .

وقد بلغت الصادرات المصرية لقطاع الطباعة والتغليف والورق خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٣٢٣ مليون دولار وبلغت خلال الـ ٤ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ نحو ١١٠ مليون دولار وكانت أهم الدول المستقبلة للصادرات المصرية دولة السعودية بقيمة ١٤ مليون والسودان بقيمة ١١ مليون دولار وكينيا بقيمة ٩ مليون دولار وليبيا بقيمة ٩ مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٨ مليون دولار .

وتتضمن أبرز المنتجات والسلع المصدرة ورق التغليف والكتب وأكياس التعبئة والتغليف والورق المقوى والكرتون وورق التواليت والفاكس والشكاكيل.

كما تضع وزارة التجارة والصناعة قطاع الطباعة والتغليف على مقدمة اهتماماتها فتتضافر جهود كافة الأجهزة والهيئات التابعة لها لمضاعفة صادراته وتطوير أدائه حيث تضمن هذه الأجهزة :

والخطط لزيادة الصادرات ورفع كفاءتها من أجل تعزيز المركز التنافسي للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، ويتكون من ٥ قطاعات تشمل الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصناعات الفنية ويختص بتمثيل مجتمع المصدريين أمام الجهات المحلية والدولية للربط بينهم ومختلف الجهات بهدف تنمية الصادرات واقتراح الخطط التصديرية وإعداد الدراسات والخطط التسويقية والتقارير الإحصائية والدراسات الفنية والمالية اللازمة لتنفيذ المقترحات ويهدف إلى زيادة وتنمية الصادرات المصرية في مجال الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصناعات الفنية.

وتتولى الغرفة ملفات قطاع الطباعة وتقوم بالمتابعة الدورية لكافة المستجدات على الساحة العالمية ومد المصنوعين بالدراسات الخاصة بالتنمية وحل مشكلات القطاع والتعامل مع التداخيل التي يمكن أن تؤثر على المصنوعين . بالإضافة إلى المشاركة في العديد من المسابقات العالمية لتنمية مهارات المصنوعين في القطاع وتقديم أفكار وتصاميم جديدة لتغليف منتجات الشركات مثل مسابقة pack Designer .

الهيئة العامة للمطابع الأميرية تعد من أكبر الهيئات الحكومية التابعة للوزارة والتي تضم أكثر من ٢٥٠٠ عامل وتعتبر أهم مركز للطباعة والنشر في مصر والشرق الأوسط وقاطرة لصناعة الطباعة والتغليف خاصة وأنها مزودة بأحدث خطوط الإنتاج التي تشمل خدمات الطباعة الرقمية وفصل الألوان وتنفيذ التصميمات والتجهيزات الفنية بأحدث تكنولوجيا طباعة الأوفست في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن طباعة كافة مطبوعات المكشوفين بطريقة « برايل» كما تقوم بكافة أعمال الطباعة والتجليد اللازمة للجهاز الإداري للدولة ويوجد بالهيئة أيضاً مدرسة ثانوية فنية للطباعة لسد احتياجات سوق العمل في مجال الطباعة من العمالة الماهرة المدربة القادرة على التعامل مع أحدث وسائل الطباعة.

المجلس التصديري للطباعة والتغليف والورق والكتب والمصناعات الفنية جهة استشارية تختص بإعداد الاستراتيجيات



● من : ( 31 - 1 - 2011 )  
● إلى : ( 22 - 2 - 2011 )

### الربيع والعشرون - وزير للصناعة وكانت حقبة الوزارية:

24



### أهم قراراته

- تأمين احتياجات المستهلكين من سلع غذائية ووقود بأسعار مناسبة خلال فترة ثورة 25 يناير 2011
- تشكيل لجنة عليا للنقل لتولي إدارة وتسيير وتأمين منظومة النقل واللوجستيات الخاصة بالسلع التموينية والغذائية من المواشي إلى المصانع ومنافذ التوزيع لجميع أنحاء الجمهورية
- تشكيل غرفة عمليات بالمركز الرئيسي للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تعمل 24 ساعة للقيام بحصر كل السلع الموجودة بالمواني وخاماتها خاصة السلع الغذائية الأساسية واتخاذ ما يلزم لسرعة الإفراج عنها
- منح هيئة التنمية الصناعية مهلة مجانية لمدة شهرين تبدأ من 26 يناير 2011، ونطاق البرنامج الزمني المحدد لإثبات الجدية لجميع المشروعات الصناعية الجاري إنشائها
- شريطة أن يكون مركزها القانوني متوافقاً مع القوانين والقواعد والشروط المقررة في هذا الشأن بدون إضافة أي أعباء مالية

الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المستثمرين - وزارة التجارة والصناعة

المصدر: الجريدة الرسمية - الوثائق المصرية

Trade\_Industry  
mift.media  
mift.media



Ministry of Trade & Industry  
وزارة التجارة والصناعة



# الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade\\_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti\\_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



[mti.gov.eg](https://www.mti.gov.eg)